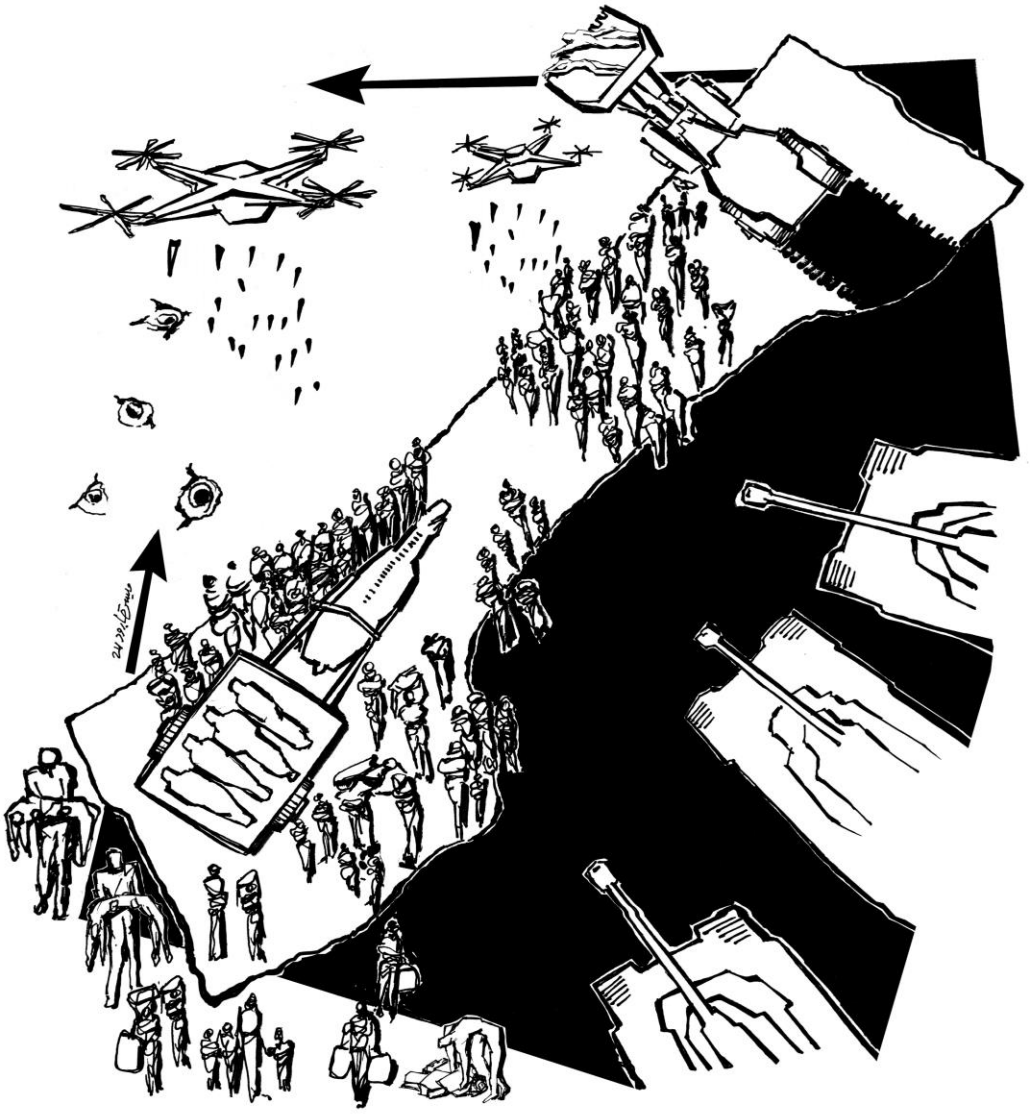

"بتحسّ إنّك مش بني آدم"

الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية. وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2024
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 15/8744/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *" عين السماء"، رسم للفنان الفلسطيني المقيم في غزة، ميسرة بارود، يصوّر تجربة الفلسطينيين في ظل الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة المحتل منذ 7 أكتوبر 2023. © ميسرة بارود*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مسرد المصطلحات 4

ملخص تنفيذي 6

لمحة عامة عن الهجوم الإسرائيلي 7

الإبادة الجماعية في القانون الدولي 10

أعمال القتل والإصابات الخطيرة 10

إخضاع الفلسطينيين لظروف معيشية يراد بها تدميرهم 12

القصد الخاص 20

نتائج وتوصيات 23

مسرد المصطلحات

المصطلح	الشرح
"المنطقة العازلة"	منطقة محظورة تقع على امتداد السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل.
سياسة "الاستخدام المزدوج"	سياسة تقيد الواردات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة التي ترى إسرائيل إمكانية استخدامها في أغراض عسكرية إلى جانب استخدامها المدني.
أمر "الإخلاء"	أوامر التهجير الجماعي التي يصدرها الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين في غزة من خلال المنشورات والخرائط التفاعلية.
"المنطقة الإنسانية"	تعرف أيضًا بـ "المنطقة الآمنة"، ويقصد بها المناطق من قطاع غزة التي أمر الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين "بالانتقال إليها". هذه المناطق محددة باللون الأصفر على خرائط "الإخلاء"، تتسم بظروفها غير الإنسانية، وتُبدَّل حدودها وتُقلَّص باستمرار من خلال أوامر الإخلاء.
الفعل الجرمي	أي فعل يشكل ركنًا من أركان جريمة الإبادة الجماعية بعيدًا عن الحالة الذهنية للجاني.
العماليق	العماليق أو العمالقة هم شعب توراتي ورد ذكرهم في أسفار التوراة، واستشهد بعض الساسة الإسرائيليين البارزين بقصتهم في التوراة لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم.
اتفاقية الفصل العنصري (الأبارتهايد)	الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
الإدارة المدنية	وحدة عسكرية تشرف على جميع الشؤون المدنية للمستوطنين الإسرائيليين اليهود والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية عدا القدس الشرقية.
وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق	وحدة داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية مكلفة بإدارة الشؤون المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
اتفاقية مناهضة التعذيب	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
القصد الخاص	مصطلح يشير إلى القصد المحدد لإلحاق دمار مادي أو بيولوجي بالفئات المحمية إما كليًا أم جزئيًا، بصفتها هذه، باعتبارها كيانًا منفصلًا ومتميزًا.
الدونم	وحدة قياس لمساحة الأرض (10 دونمات = 1 هكتار).
معبر إيريز/بيت حانون	معبر للأفراد يقع بين إسرائيل وأقصى الطرف الشمالي لقطاع غزة المحتل، توقف عن العمل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.
المجاعة	مصطلح تقني يستخدم في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للإشارة إلى الحالات التي يشيع فيها الجوع والموت والعوز، ومستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد، أو يرجح وجودها فيها، لأن قطاعًا كبيرًا من السكان يواجه الحرمان الشديد من الطعام.
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

اتفاقية منع الإبادة الجماعية	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
محكمة العدل العليا	محكمة العدل العليا (الإسرائيلية)، تؤدي إحدى وظائف المحكمة العليا في إسرائيل عندما تمارس صلاحية المراجعة القضائية على السلطات التنفيذية.
معبر كرم أبو سالم	معبر بين إسرائيل وأقصى الطرف الجنوبي من قطاع غزة المحتل، كان بمثابة نقطة عبور رئيسية للسلع قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويقع عند تقاطع الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة المحتل.
الكنيست	البرلمان الإسرائيلي
القصد الجنائي	الحالة الذهنية للجاني والنية الجنائية عند ارتكابه الفعل المحظور، وهي أحد رُكنَيّ الجريمة إلى جانب الفعل الإجرامي.
محور نتساريم	ممر أنشأه الجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة المحتل يمتد من السياج الحدودي إلى الساحل، ويعزل شمال وادي غزة عن جنوبه.
شمال وادي غزة	منطقة ابتدعها الجيش الإسرائيلي، وتتألف من محافظتي غزة وشمال غزة اللتين كان يقطنهما 1,1 مليون نسمة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.
جماعة محمية	وفقًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية، يشير مصطلح الجماعة المحمية إلى الجماعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية.
معبر رفح	معبر حدودي بين مصر وأقصى الطرف الجنوبي لقطاع غزة المحتل.
مجلس الوزراء الأمني	يعرف أيضًا باسم اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، وهو مجلس وزراء مصغر برئاسة رئيس الوزراء مسؤول تحديد السياسات الخارجية والدفاعية وتنفيذها.
جنوب وادي غزة	منطقة ابتدعها الجيش الإسرائيلي لتحديد الموقع الذي أمر المدنيين بالتوجه إليه بعد "إخلائهم" من مناطقهم في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ وتشمل المحافظات الوسطى وخان يونس ورفح.
اليونيسف	صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة
الأونروا	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو وكالة الغوث
وادي غزة	وادٍ يمتدّ من الأرض الفلسطينية المحتلة حتى البحر المتوسط، متوسطًا قطاع غزة؛ اتخذه الجيش الإسرائيلي حدًا فاصلًا مصطنعًا ليقسم قطاع غزة إلى شطرين: جنوبي وشمالي.
مجلس الحرب	مجلس يتألف من ستة وزراء، شكّله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وحلّه في 17 يونيو/حزيران 2024؛ وكان يضم عضوين من المعارضة، وهما من رؤساء هيئة الأركان السابقين. وقد أنيطت إليه مهمة الإشراف على العمليات العسكرية في غزة، ولكنه في واقع الأمر لم يكن له سوى قدر محدود للغاية من النفوذ والصلاحيات الدستورية.
الأونكتاد	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اليونيتار	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
جيشاه - مسلك	جيشاه - مركز للدفاع عن حرية الحركة
بيش دين	بيش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان
مركز عدالة	المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

ملخص تنفيذي

"كأنه يوم القيامة هنا في دير البلح. ما من متسع لتنصب خيمتك فتضطر لنصبها على الشاطئ. عليك أن تحمي أطفالك من الحشرات، من الحر، بدون مياه نظيفة، لا مراحيض، كل هذا والقصف لا يتوقف. تحسّ أنك لست إنسانًا هنا".

محمد أب لثلاثة أطفال في الثانية والأربعين من عمره، يتحدث في يونيو/حزيران 2024 عما كابده من محنة التهجير من رفح إلى دير البلح.

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنّت إسرائيل هجومًا عسكريًا على قطاع غزة المحتل لم يسبق له مثيل في حجمه ونطاقه ومدته، ومنذ ذلك الحين، تواصل هجماتها الجوية والبرية بلا هوادة، مستخدمة في كثير منها أسلحة متفجّرة واسعة التأثير، مما خلف أضرارًا هائلة وسوّى أحياء ومدنًا بأكملها بالأرض في مختلف أنحاء القطاع، بالإضافة إلى تدمير منشآت البنية التحتية الحيوية والأراضي الزراعية والمواقع والرموز الثقافية والدينية المتجذرة في أعماق الذاكرة الجمعية الفلسطينية. وأسفر الهجوم العسكري الإسرائيلي عن سقوط عشرات الآلاف من الفلسطينيين بين قتلى وجرحى أُثخنوا بإصابات بالغة، ومن بينهم الآلاف من الأطفال الذين قُتلوا بسبب الهجمات المباشرة أو العشوائية، وفي كثير من الأحيان أُبيدت عائلات متعددة الأجيال بالكامل. وهجَّرت إسرائيل قسرًا 90% من سكان القطاع البالغ تعدادهم 2,2 مليون نسمة، فقاسى الكثيرون منهم محنة التهجير مرارًا وتكرارًا إلى جيوب من الأرض ما فتئت تتقلص وتتبدل، وتفتقر إلى أبسط المقومات الأساسية للبنية التحتية، مما اضطر المهجّرين للرزوح تحت وطأة ظروف تقودهم شيئًا فشيئًا إلى موت بطيء ومتعمّد. وتعمدت إسرائيل عرقلة أو منع استيراد وتوصيل السلع اللازمة لإنقاذ الأرواح والمساعدات الإنسانية، وفرضت قيودًا تحدّ من إمدادات الطاقة، مما أدى، بجانب الأضرار والدمار، إلى انهيار أنظمة المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. وأخضعت إسرائيل المئات، إن لم يكن الآلاف، من الفلسطينيين من قطاع غزة للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وأنزلت بهم صنوف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مما أودى بحياة ما لا يقل عن 53 شخصًا حتى أغسطس/آب 2024. وقد خلّفت الأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في وقت متزامن وبلا هوادة على مدى شهور متتالية، آثارًا عميقة وتراكمية على الصحة النفسية والبدنية لسكان قطاع غزة برمته؛ ومن ظلّ منهم على قيد الحياة نال منهم الضعف أو الجوع أو الصدمات النفسية التي خلّفت على الأرجح آثارًا دائمة على صحتهم النفسية والبدنية.

تلك هي المعاملة التي أنزلتها إسرائيل بالفلسطينيين في قطاع غزة انتقامًا من الهجوم الذي قادته حماس على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ففي ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، أطلق مقاتلو حماس وابلًا من الصواريخ بصورة عشوائية نحو إسرائيل، وبمشاركة مقاتلين من جماعات فلسطينية مسلحة أخرى، اخترقوا السياج الحدودي المحيط بالقطاع. وهاجم مقاتلو حماس وغيرها من الجماعات المسلحة أهدافًا مدنية وعسكرية، وارتكبوا أعمال قتل جماعي متعمد، وقتل بإجراءات موجزة، وانتهاكات أخرى، مما تسبب في معاناة وإصابات بدنية؛ ودمروا ممتلكات المدنيين بإحراق المنازل، وجعلها غير صالحة للسكن، مما تسبب في النزوح الداخلي للمدنيين؛ واختطفوا 223 مدنيًا، من الإسرائيليين والأجانب، بما في ذلك الأطفال، وأسروا 27 جنديًا إسرائيليًا. وتشكل بعض أفعالهم جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وقُتل في ذلك اليوم نحو 1,200 شخص، يبلغ عدد المدنيين منهم أكثر من 800، من بينهم ما لا يقل عن 36 طفلًا؛ وتلك أكبر حصيلة من القتلى تحصدها هجمات في يوم واحد في

تاريخ إسرائيل. وسوف تكون النتائج التفصيلية التي خلصت إليها منظمة العفو الدولية بشأن الجرائم التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إطار هجماتها على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 هي محور تركيز تقرير سيصدر قريبًا.

أما هذا التقرير فيركّز على سياسات السلطات الإسرائيلية وأفعالها في إطار الهجوم العسكري الذي شنته في أعقاب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويضعها في السياق الأوسع للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، ونظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) ضد الفلسطينيين في غزة، والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل. ويقيّم التقرير ما تردد من ادعاءات تفيد بارتكاب إسرائيل انتهاكاتٍ وجرائم يشملها القانون الدولي في إطار الإبادة الجماعية، ويخلص إلى وجود أدلة كافية للاعتقاد بأن سلوك إسرائيل في قطاع غزة في أعقاب السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 يشكل إبادة جماعية.

وحيث إن هذا التقرير يستند إلى الأبحاث الميدانية والمكتبية التي أجرتها منظمة العفو الدولية بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأوائل يوليو/تموز 2024، فإن تركيزه ينصب على فترة التسعة أشهر هذه؛ ولكنه يشتمل على البيانات المتوفرة حتى أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2024، والتطورات الدولية الهامة حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

ومن أجل البتّ في مسألة ارتكاب الإبادة الجماعية، بحثت منظمة العفو الدولية في بداية الأمر ما إذا كان الفلسطينيون في قطاع غزة يشكلون جزءًا من جماعة محمية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948 (اتفاقية منع الإبادة الجماعية)، أي جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. ثم ركّزت المنظمة على ثلاثة من بين خمسة أفعال محظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وهي: قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير بأعضاء من الجماعة، وإخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا. وأخيرًا، نظرت المنظمة فيما إذا كانت إسرائيل قد ارتكبت هذه الأفعال بقصد خاص، وهو "قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه".

ولتحقيق هذه الغاية، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 212 شخصًا في إطار بحثها؛ من بينهم ضحايا وناجون وشهود فلسطينيون للغارات الجوية والتهجير والاعتقال وتدمير المزارع والمنازل وتجريف الأراضي الزراعية، فضلًا عن أفراد عانوا من آثار القيود التي فرضتها إسرائيل على وصول المساعدات الإنسانية. وتحدثت منظمة العفو الدولية أيضًا إلى أفراد من السلطات المحلية في قطاع غزة والعاملين الفلسطينيين في مجال الرعاية الصحية وممثلي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة.

وبموازاة هذه المقابلات، عكفت منظمة العفو الدولية على تحليل طائفة واسعة من الأدلة المرئية والرقمية، بما فيها صور الأقمار الصناعية والتسجيلات المصورة والصور الفوتوغرافية المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو تلك التي حصل عليها باحثو المنظمة مباشرة. وتحققت المنظمة من صحة مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية، وحدّدت مواقعها الجغرافية كلما أمكن. واطلعت المنظمة على مجموعة كبيرة من تقارير وسائل الإعلام والتصريحات والتقارير ومجموعات البيانات التي نشرتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة في القطاع، إلى جانب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية. واطلعت المنظمة كذلك على تصريحات كبار المسؤولين في الحكومة والجيش الإسرائيليين، والهيئات الرسمية الإسرائيلية، بما في ذلك المتحدثون باسم الجيش الإسرائيلي، ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، وهي وحدة داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية مكلفة بإدارة الشؤون المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك، عكفت منظمة العفو الدولية على دراسة المذكرات المقدمة للمحكمة العليا في إسرائيل، والقرارات الصادرة عنها، فضلًا عن الوثائق المتاحة علنًا بشأن الدعوى التي أقامتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. وبالرغم مما بذلته منظمة العفو الدولية من محاولات متكررة للتواصل مع السلطات الإسرائيلية، من خلال طلبات الحصول على معلومات وعقد اجتماعات مع المسؤولين الإسرائيليين، فإن المنظمة لم تتلق أي رد جوهري على الرسائل التي أرسلتها خلال الفترة بين 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و16 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

لمحة عامة عن الهجوم الإسرائيلي

خلال الساعات التالية لهجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنّت إسرائيل موجة أولى من الغارات الجوية الانتقامية على قطاع غزة. وتوعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بمواصلة الهجوم العسكري "بلا قيود وبلا هوادة" إلى أن تدمر إسرائيل القدرات العسكرية والحكومية لحماس، وتعيد جميع الرهائن إلى إسرائيل. ولم يلبث أن ترجم كلماته إلى أفعال؛ فعلى مدى الشهرين الأولين من الهجوم العسكري وحدهما، نفذ سلاح الجو الإسرائيلي 10,000 غارة جوية على قطاع غزة. استخدم الكثير منها قنابل متفجّرة تمتد آثارها التدميرية لرقعة واسعة، أُلقيت على مناطق مكتظة

بالسكان، بعضها يقع على مقربة من المستشفيات وغيرها من منشآت البنية التحتية الحيوية. وشُنّت مثل هذه الهجمات على واحدة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان على وجه الأرض (إذ تبلغ الكثافة السكانية في غزة 6,300 نسمة لكل كيلومتر مربع) ما خلف آثارًا مدمرة.

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدر الجيش الإسرائيلي أول أمر "إخلاء" جماعي، إذ أمر نحو 1,1 مليون شخص -أي جميع من يقطنون شمال وادي غزة- بالرحيل إلى المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة "من أجل سلامتهم وأمنهم"، ولم يتخذ أي تدابير لضمان تيسير سبل الحصول على الاحتياجات الأساسية للمهجَّرين. وشمل أمر "الإخلاء" مئات الآلاف من الأشخاص المهجَّرين سابقًا، الذين كانوا يتخذون من المدارس التابعة للأمم المتحدة مأوى لهم، فضلًا عن جميع المرضى والعاملين في 23 من المستشفيات والمنشآت الطبية في المنطقة. أما المنظمات الإنسانية التي اتخذت منذ سنوات مدينة غزة مركزًا لها، فقد أُخضعت هي الأخرى لأمر الإخلاء، واضطرت لأن تترك وراءها ما في مخازنها من إمدادات ومعدات ومركبات، وأن تنشئ بنية تحتية للمساعدات الإنسانية من الصفر في رفح.

وفي تلك الأثناء، صعَّد كبار المسؤولين العسكريين والحكوميين الإسرائيليين دعواتهم لسحق الفلسطينيين في قطاع غزة، مستخدمين خطابًا عنصريًا يجرد المدنيين الفلسطينيين من إنسانيتهم ويعتبرهم بمثابة العدو اللازم تدميره.

ففي مؤتمر صحفي في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدلى الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ بتصريح تداولته وسائل الإعلام على نطاق واسع، حمّل فيه جميع الفلسطينيين في قطاع غزة المسؤولية عن هجمات حماس: "هناك أمة بأكملها تتحمل المسؤولية، ليس صحيحًا القول إن المدنيين غير واعين وغير ضالعين في الأمر". ولئن كان الرئيس الإسرائيلي قد أكد أن مقولته هذه قد أسيء تأويلها، فإن شعار "ليس هناك مدنيون غير ضالعين" قد كُتب على الجدران بالقرب من مستوطنات الضفة الغربية المحتلة فيما بعد، مما يظهر ما حظي به تصريحه من الانتشار. وفي مثال توضيحي آخر، نشر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 مقطع فيديو من برنامج بثه التليفزيون الإسرائيلي، قال فيه إن الفلسطينيين الذين أعربوا عن تأييدهم لحماس ولأفعالها يُعدّون "إرهابيين"، ولا بد من تدميرهم هم الآخرين. وأضاف قائلًا: "فلنكن واضحين، حينما يقولون إنه لا بد من القضاء على حماس، فإن ذلك يعني أيضًا من ينشدون ومن يؤيدون ومن يوزعون الحلوى، كل هؤلاء إرهابيون. ولا بد من القضاء عليهم!"

وفي غضون أسابيع من بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي، حذّر الباحثون والخبراء القانونيون والمتخصصون في الإبادة الجماعية، وخبراء الأمم المتحدة، فضلًا عن منظمات المجتمع المدني، من أن الفلسطينيين في قطاع غزة قد يكونون عرضة لخطر الإبادة الجماعية. وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2023، أقامت جنوب أفريقيا دعوى قضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن ما نُسب لإسرائيل من انتهاكات لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة، مما حدا بالمحكمة لإصدار سلسلة من التدابير المؤقتة الملزمة قانونًا على مدى الأشهر التالية لضمان حق الفلسطينيين في قطاع غزة في الحماية من أفعال الإبادة الجماعية؛ ولكن إسرائيل امتنعت عن تنفيذ هذه التدابير. وبالرغم من التصريحات التي تعبر عن القلق بشأن سلوك إسرائيل، فقد تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ ما يكفي من الإجراءات لحمل إسرائيل على تغيير أفعالها أو الكفّ عنها. وعندما اعتمد مجلس الأمن الدولي في نهاية المطاف خطة لوقف إطلاق النار من ثلاث مراحل في يونيو/حزيران 2024، بعد قرار سابق يدعو لوقف إطلاق النار لفترة زمنية محدودة خلال شهر رمضان في مارس/آذار 2024، كان هذا الإجراء أقل مما ينبغي وجاء بعد فوات الأوان.

وفي 6 مايو/أيار 2024، مضت إسرائيل قدمًا في تنفيذ عملية برية ظلّت تتوعد بها منذ وقت طويل في رفح، بالرغم من إجماع الآراء بين المنظمات الإنسانية، والتحذيرات المتكررة من الكثير من الدول، بما فيها أخلص حلفاء إسرائيل، من أن مثل هذه العملية ستكون لها تداعيات كارثية على المدنيين الفلسطينيين وعلى الاستجابة الإنسانية. فرفح لم تكن محض مأوى لأكثر من مليون فلسطيني بعد تهجيرهم في أعقاب سلسلة من أوامر "الإخلاء" الجماعي التي أصدرها الجيش الإسرائيلي، وإنما كانت آنذاك المركز الرئيسي للاستجابة الإنسانية. وكانت هذه العملية محط إدانة دولية بالإجماع تقريبًا، ودفعت محكمة العدل الدولية إلى الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة جديدة تلزم إسرائيل بـ "وقف هجومها العسكري على الفور". وكان المسؤولون الإسرائيليون يدركون على وجه الدقة حجم الدمار الذي يمكن أن تخلفه العملية البرية في رفح على المدنيين الفلسطينيين.

وقد جاء الهجوم على رفح بعد أسبوع من صدور تصريح لوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، وهو عضو في مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي، دعا فيه إلى تدمير المدينة مستشهدًا بقصة انتقام مطلق معروفة في التوراة أمر فيها بإبادة أمة كاملة، وهم شعب العماليق، حيث قال في مناسبة عامة في 29 أبريل/نيسان 2024: "لا توجد أنصاف حلول، لا بد من تدمير رفح ودير البلح والنصيرات! امحوا ذكر العماليق من تحت السماء". بل إن وزير المالية سموتريتش ووزير الأمن القومي بن غفير -الذي صدرت عنه هو الآخر بعض الدعوات الأشد صراحة لإبادة الفلسطينيين في قطاع غزة- هددا بالانسحاب من

الائتلاف الحكومي إذا تراجع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن خططه لشن هجوم على رفح. وجاء تصريح وزير المالية سموتريتش بعد شهور من التصريح الذي أشار فيه رئيس الوزراء لأول مرة إلى قصة التدمير الشامل لشعب العماليق في الأسبوع الأول من الهجوم البري الإسرائيلي في أواخر أكتوبر/تشرين الأول وأوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2023. واستخدم هذه الإشارة لحشد التأييد لما كان آنذاك مرحلة جديدة وشديدة التدمير من الصراع. وباعتباره أرفع مسؤول في الحكومة الإسرائيلية يشرف على الهجوم على قطاع غزة، فمن المؤكد أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كان مدركًا أن كلماته سوف يفهمها الجنود، ولا سيما أولئك المنتمون لحركة الاستيطان والأحزاب الدينية القومية، التي يقودها الوزيران، على أنها دعوة لإبادة الفلسطينيين في قطاع غزة.

وفي أعقاب العملية، اضطر جميع سكان رفح تقريبًا، من المقيمين والمهجّرين، للبحث عن مراكز إيواء مؤقتة في محافظة خان يونس التي أحيلت إلى منطقة لا تكاد تصلح للسكن بسبب الدمار الواسع النطاق الناجم عن الهجمات الإسرائيلية والقتال مع الجماعات الفلسطينية المسلحة، وفي منطقة المواصي التي حددتها إسرائيل باعتبارها "منطقة إنسانية" و"المنطقة الإنسانية الموسعة" في دير البلح، حيث وجدت الأسر المهجرة حديثًا صعوبة بالغة في العثور على مكان للاستقرار في وسط الخيام المكتظة. ولم يتمكن المهجّرون من رفح من العودة، ولا من أجبروا على الرحيل من المنطقة الواقعة شمال وادي غزة. وأغلق معبر رفح، الذي ألحقت القوات الإسرائيلية به دمارًا واسعًا، مما قطع شريان الحياة الذي يربط بين قطاع غزة ومصر.

وبحلول 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024، سجّلت وزارة الصحة في قطاع غزة 42,010 من القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة، غالبيتهم العظمى قتلوا أثناء الهجوم الإسرائيلي، و97,590 من الجرحى الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد تكون الحصيلة الحقيقية للقتلى الذين سقطوا أثناء الهجوم العسكري أعلى من ذلك، ولن تتضح إلا بعد انتهاء الصراع، وعندما يتسنى لفرق الإنقاذ إحصاء عدد القتلى، وانتشال الجثامين المفقودة من تحت الأنقاض. ولقد شهد الصراع المسلح في قطاع غزة أعلى حصيلة معروفة من القتلى في صفوف الأطفال (13,319 حتى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، والصحفيين، والعاملين في المجال الصحي والإنساني لم يشهد مثلها أي من الصراعات الحديثة في العالم.

كذلك، فإن مستوى ووتيرة الضرر والدمار الذي لحق بالمنازل والبنية التحتية في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية لم يُشهد له مثيل في أي صراع آخر في القرن الحادي والعشرين، إذ يشير خبراء الاستشعار عن بعد إلى أنه كان "أسرع بكثير وأوسع نطاقًا" من أي شيء رصدوه من قبل. فحتى يناير/كانون الثاني 2024، كان نحو 62% من جميع منازل القطاع قد لحق بها الخراب أو الدمار، وتضرر من ذلك زهاء 1,08 مليون فلسطيني، وفقًا لتقييم مؤقت مشترك لأضرار البنية التحتية في قطاع غزة نشره البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مارس/آذار 2024. وحتى يوليو/تموز 2024، كان نحو 63% من جميع المنشآت في قطاع غزة قد تضررت أو دُمرت، وفقًا لتقييم يستند إلى صور الأقمار الصناعية أجراه مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية. وتشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أنه حتى ذلك التاريخ بلغ عدد المباني المتضررة أو المدمرة واحدًا لكل 17 مترًا في المتوسط. ومن ناحية أخرى، حُرم حوالي 625,000 طالب وطالبة من سنة أكاديمية كاملة، إذ تعرّض ما يقدر بنحو 85% من المدارس إلى شكل من أشكال الضرر.

وفي مايو/أيار 2024، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية أنه طلب من المحكمة إصدار مذكرتي اعتقال بحق كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بدعوى مسؤوليتهما الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي حمل المدّعية العسكرية العامة في الجيش الإسرائيلي على التأكيد علنًا أن الشرطة العسكرية قد فتحت تحقيقات جنائية بشأن 70 واقعة يشتبه في ارتكاب جرائم جنائية فيها؛ وشمل هذا ادعاءات بوقوع وفيات تحت وطأة التعذيب، وأعمال قتل، وغير ذلك من حوادث العنف. ولكن، بقدر ما تمكنت منظمة العفو الدولية من التثبت من المصادر المتاحة علنًا، فحتى 30 سبتمبر/أيلول 2024، لم تصدر سوى لائحة اتهام واحدة ضد جندي إسرائيلي فيما يتعلق بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين، مما يظهر الغياب شبه الكامل للمساءلة الذي يتوافق مع نمط مطّرد من الإفلات من العقاب قائم منذ أمد بعيد، وموثق توثيقًا جيدًا.

وأخيرًا، بدلًا من الامتثال للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في يوليو/تموز 2024، والتي خلصت فيها المحكمة إلى عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ 57 عامًا وضم إسرائيل للأرض الفلسطينية، وحثت إسرائيل على سحب جميع قواتها العسكرية، وإزالة المستوطنات المدنية والمستوطنين، عمدت إسرائيل إلى ترسيخ وجودها العسكري في قطاع غزة من خلال إنشاء وإبقاء منطقة عسكرية أسمتها "محور نتساريم" تقع على جانبي طريق قائم يمتد بين الشرق والغرب جنوبي مدينة غزة، ويعزل المنطقة الواقعة شمال وادي غزة عن تلك الواقعة جنوبه. ويهدد إنشاء هذه المنطقة بإدامة التهجير وتقطيع أوصال قطاع غزة.

الإبادة الجماعية في القانون الدولي

الإبادة الجماعية هي جريمة منصوص عليها في القانون الدولي، سواء ارتُكبت في وقت السلم أم أثناء الصراع المسلح؛ وهي جريمة تحظرها وتجرّمها اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي صدّقت عليها إسرائيل سنة 1950، ونظام روما الأساسي.

تنص المادة 2 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية على خمسة أفعال محددة تشكل السلوك الجنائي الأساسي لجريمة الإبادة الجماعية، وهي: قتل أعضاء من جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه؛ وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير بأعضاء من هذه الجماعة، وإخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛ وفرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ ونقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى. ويجب أن يكون ارتكاب أي من هذه الأفعال مصحوبًا بقصد عام لارتكاب الفعل الأساسي. ولكن لكي تشكل هذه الأفعال جريمة إبادة جماعية، يتعين أيضًا أن تكون قد ارتُكبت على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه. وهذا القصد الخاص هو الذي يميز الإبادة الجماعية عن سائر الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.

وبغض النظر عما إذا كان الأفراد الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية ويعيشون في إسرائيل، أو يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو لاجئين فلسطينيين، فهم في غالبيتهم الساحقة يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، وتجمعهم روابط سياسية وإثنية واجتماعية وثقافية مشتركة وعميقة. وللفلسطينيين لغة مشتركة ويتشابهون في العادات والأعراف والتقاليد الثقافية بالرغم من اختلاف دياناتهم؛ ومن ثمّ فإنهم يشكلون جماعة قومية وإثنية وعرقية تحظى بالحماية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، على نحو ما أقرّته النتائج الأولية لمحكمة العدل الدولية في أمرها الصادر في 26 يناير/كانون الثاني 2024.

ووجود قصد للتدمير "الجزئي" لجماعة ما يكفي لإثبات القصد الخاص اللازم توفره في جريمة الإبادة الجماعية. وعند تحديد ما يشكل "جزءًا" من الجماعة، ذهب الفقه القانوني الدولي للأخذ بضرورة توفر الطابع الجوهري بدلًا من اعتماد عتبة رقمية محددة؛ ويقتضي هذا المعيار أن تتوفر لدى الجاني نية أو قصد تدمير "جزء جوهري" على الأقل من الجماعة المعنية، ويجب أن يكون هذا "كبيرًا بالقدر الكافي لإحداث أثر على الجماعة كلها". وعند تطبيق هذا المعيار على الهجوم العسكري الإسرائيلي، تأخذ منظمة العفو الدولية بعين الاعتبار أن الفلسطينيين في قطاع غزة يشكلون "جزءًا جوهريًا" من جماعة الفلسطينيين برمتها، تماشيًا مع النتائج الأولية لمحكمة العدل الدولية المشار إليها آنفًا. وفي عام 2023، شكّل الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة قرابة 40% من مجموع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة البالغ تعدادهم نحو 5,5 مليون نسمة.

والأهم من ذلك، لا يتعين بالضرورة أن ينجح الجاني في تدمير الجماعة المستهدفة، سواء كليًا أم جزئيًا، لكي تثبت عليه جريمة الإبادة الجماعية، ويسلّم الفقه القانوني الدولي بأن "مصطلح 'الكلي أو الجزئي' يشير إلى القصد وليس التدمير الفعلي". ومن المهم بنفس القدر أن تحديد أو استنباط القصد الخاص لا يستوجب تحديد قصد واحد أو أوحد؛ فأفعال دولة ما يمكن أن تخدم هدفًا مزدوجًا يتمثل في تحقيق غاية عسكرية ما وتدمير جماعة بعينها. وقد تكون الإبادة الجماعية أيضًا وسيلة لتحقيق غاية عسكرية، فإثبات جريمة الإبادة الجماعية يمكن استنباطه عندما تنوي الدولة السعي لتدمير جماعة محمية بهدف تحقيق غاية عسكرية معينة، أي باعتبار ذلك وسيلة لغاية، أو ما يمكننا تسميته بالقصد الذرائعي، أو إلى أن يتسنى لها تحقيق هذه النتيجة. ولا ترى منظمة العفو الدولية أن الفقه القانوني الدولي، بما في ذلك فقه محكمة العدل الدولية، يستبعد القصد الذرائعي أو المزدوج، مادام قد تبين بوضوح أن الإبادة الجماعية هي قصد الدولة بناء على مجمل الأدلة. وعدم استبعاد القصد المزدوج أو الذرائعي هو السبيل الوحيد الذي يضمن أن تظل الإبادة الجماعية محظورة في أوقات الحرب. ويضع القانون الدولي سلوكًا معينًا، بما في ذلك الإبادة الجماعية، خارج إطار أساليب الحرب المُباحة، ومؤدى ذلك أن ثمة أفعالًا لا يجوز على الإطلاق تبريرها بالضرورة العسكرية.

وقد نظرت منظمة العفو الدولية في احتمال ارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية من منظور مسؤولية الدولة، ولم تحلل المسؤولية الجنائية المحتملة للأفراد.

أعمال القتل والإصابات الخطيرة

"نجوت بجسدي لكن روحي ماتت مع أطفالي، سُحقت تحت الأنقاض معهم".

أحمد نسمان، الذي قُتل والداه وشقيقته وزوجته وأطفاله الثلاثة في غارة جوية إسرائيلية في 14 ديسمبر/كانون الأول 2023.

لكي تشكل أعمال القتل فعل "قتل أعضاء من الجماعة" الذي تحظره اتفاقية منع الإبادة الجماعية، فلا بد أن تكون متعمدة. وفي إطار الصراع المسلح، قد يشمل "القتل" التسبب في وقوع وفيات بين المدنيين من خلال الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، إلى جانب الهجمات العشوائية التي تستهدف السكان المدنيين عمدًا بالإضافة إلى الأهداف العسكرية. ومن جهة أخرى، فإن فعل لحاق أذى بدني أو نفسي خطير بأعضاء من الجماعة يقتضي إيقاع أذى خطير بحيث يهدد بإحداث دمار مادي أو بيولوجي أو يسهم فيه. ورغم أن الأذى لا يتعين بالضرورة أن يكون دائمًا أو غير قابل للجبر، فقد استوجب الفقه القانوني الدولي أن يتسبب في "ضرر خطير وطويل الأمد لقدرة الشخص على أن يعيش حياة طبيعية وبناءة".

وقد ركزت منظمة العفو الدولية على ما ارتكبته إسرائيل في سياق الغارات الجوية من أفعال قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير [بهم]؛ واطلعت على نتائج التحقيقات التي أجرتها بشأن 15 غارة جوية وقعت في شمال ووسط وجنوب قطاع غزة خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و20 أبريل/نيسان 2024. واستهدفت هذه الغارات الجوية 12 منزلًا وغيرها من المباني السكنية، وكنيسة، وأحد الشوارع، وسوق عامة، وجميعها تقع في مناطق عمرانية مكتظة بالسكان؛ وقتلت الغارات 334 فلسطينيًا مدنيًا على الأقل، من بينهم ما لا يقل عن 141 طفلًا، وأصابت مئات آخرين بجروح. وخلصت المنظمة إلى أن هذه الغارات تشكل هجمات مباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، أو هجمات عشوائية على نحو متعمّد، وتُشكل على الأرجح جرائم حرب.

ومن خلال تحقيقها المعمق، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن جميع المواقع الخمسة عشر التي استهدفتها الغارات هي أعيان مدنية، وأن إسرائيل هي التي شنّت تلك الغارات الجوية. ولم تعثر المنظمة على أي دليل على أن أيًا من هذه الغارات كانت موجهة لهدف عسكري. وبالاطلاع على جميع الأدلة المتوفرة، تَبيّن أن جميع هؤلاء القتلى كانوا من المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية.

وقد نُفّذت هذه الهجمات بأساليب تهدف إلى إيقاع عدد كبير جدًا من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ويتجلى الدليل على هذا في استخدام إسرائيل لأسلحة متفجرة تمتد آثارها التدميرية لمساحة واسعة، وفي توقيت هذه الهجمات وموقعها، وعدم إصدار تحذير مجدٍ في إحدى الحالات، وغياب أي تحذيرات على الإطلاق في سائر الحالات الأخرى.

وفي عدة حالات، أظهر تحليل منظمة العفو الدولية لشظايا الأسلحة المستخدمة أن إسرائيل استخدمت قنابل كبيرة الحجم، مثل "ذخائر الهجوم المباشر المشترك" (جدام) أمريكية الصنع. واستهدفت خمس هجمات على الأقل المنازل وغيرها من المباني السكنية بين الساعة 11 مساء و4 صباحًا، بينما كان السكان نيامًا على الأرجح. وفضلًا عن ذلك، فإن 11 من الهجمات الخمس عشرة استهدفت منازل ومباني أخرى في منطقة جنوب وادي غزة التي أمر الجيش سكان شمال وادي غزة بالفرار إليها في أعقاب إصداره أمر "الإخلاء" الجماعي في 13 أكتوبر/تشرين الأول. وهذه المواقع المعروفة بكثافتها السكانية أصلًا كانت أكثر اكتظاظًا من العادة بسبب تدفق المهجّرين إليها، حيث كانت الكثير من المنازل تؤوي عائلات ممتدة.

وفي إحدى الحالات التوضيحية، قُتل عبد الله شحادة، وهو جرّاح متقاعد يبلغ من العمر 69 عامًا، بعد أن دمرت غارة جوية إسرائيلية منزله في رفح. وأدى الهجوم، الذي وقع في الساعة 11.45 من صباح يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى مقتل 30 مدنيًا آخر: 11 طفلًا وثمانية رجال، و11 امرأة؛ وأصيب 10 آخرون على الأقل بجروح. وكان نحو 45 شخصًا يقيمون في المبنى المؤلف من ثلاثة طوابق، من بينهم 20 من أفراد أسرة نسمان الذين هُجّروا من مدينة غزة إلى الجنوب، والتمسوا الأمان في منزل أقاربهم.

وكان أكبر ضحايا الهجوم سنًا هو حمدي أبو دف، وهو مهجَّر في السادسة والثمانين من عمره، في حين كانت أصغرهم سنًا هي آيلا نسمان التي لم تكن تتجاوز الثلاثة أشهر. وأودى الهجوم بحياة جديّ آيلا نسمان، وأمها، وشقيقيها البالغين من العمر خمسة وأربعة أعوام. أما والدها أحمد نسمان، وهو أخصائي علاج طبيعي، فقد كان من الناجين القلائل من أفراد عائلة نسمان الممتدة. وقال إن انتشال جثمان آيلا من تحت الأنقاض استغرق منه أربعة أيام، وكان الانفجار قد فصل رأس ابنته أروى البالغة من العمر خمس سنوات عن جسدها.

وبينما ركز تحقيق منظمة العفو الدولية على عدد قليل من الهجمات الجوية الإسرائيلية، فإنها تشير إلى نمط من الهجمات المتكررة، المباشرة أو العشوائية، التي شنتها قوات الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة على مدى فترة التسعة أشهر التي يتناولها هذا التحقيق. وتحتج السلطات الإسرائيلية بأن قواتها العسكرية استهدفت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في مختلف أنحاء قطاع غزة بصورة مشروعة، بما في ذلك استهدافها وهي تقوم بنشاطها في، أو بالقرب من، منشآت البنية التحتية الحيوية وغيرها من المنشآت اللازمة لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وإن ما نجم عن ذلك من

وفيات ودمار لم يسبق لهما مثيل كان نتيجة لوجود عناصر حماس وسط المدنيين الفلسطينيين. غير أن التحقيقات الخمسة عشر المحددة التي أجرتها منظمة العفو الدولية لا تؤيد هذه الحجة.

وحتى في الحالات التي استهدفت فيها القوات الإسرائيلية ما يمكن اعتباره أهدافًا عسكرية، فإن استخدامها أسلحةً متفجرة تمتد آثارها لمساحة واسعة في هجماتها، وخصوصًا القصف الجوي بقنابل تتراوح زنتها بين 110-900 كيلوغرام، لمبانٍ سكنية وبالقرب من المستشفيات في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان في العالم، يُشكّل على الأرجح هجمات عشوائية أو غير متناسبة أو كليهما. وتدرك منظمة العفو الدولية أن حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة قد عرّضت المدنيين الفلسطينيين للخطر من خلال سلوكها، عبر تنفيذ عملياتها من مناطق مكتظة بالسكان، أو بالقرب منها، وأخلّت بالتزامها باتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. غير أن سلوك تلك الجماعات لا يعفي إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بدرء الأخطار عن المدنيين، وتجنيبهم أي هجمات عشوائية أو غير متناسبة.

وقد أسفرت عشرات الآلاف من الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة عن سقوط أعداد غير مسبوقة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. ومن بين القتلى البالغ عددهم 40,717 الذين أحصتهم وزارة الصحة في قطاع غزة وحددت هوياتهم جميعًا حتى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024، كان الأطفال والنساء وكبار السن يشكلون ما يقرب من 60%. أما الـ 40% الباقون فهم رجال دون الستين من العمر، ولا يوجد مصدر مستقل يستطيع تحديد عدد المقاتلين وعدد المدنيين منهم.

وفضلًا عن ذلك، فمن بين العدد الإجمالي من الجرحى، حتى أواخر يوليو/تموز 2024، كان قرابة 22,500 مصابين بجروح تهدد الحياة، وتستدعي إعادة تأهيل طويلة الأمد، وفقًا لما ذكرته منظمة الصحة العالمية. وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2024، كانت وزارة الصحة في قطاع غزة قد سجّلت 1,200 حالة بتر للأطراف ناجمة عن الحرب، ولكن تقديراتها أشارت إلى أن العدد الحقيقي لمن بُترت أطرافهم قد يبلغ نحو 4,500 حالة، نظرًا للتأخر الشديد في الإبلاغ عن الحالات بسبب انهيار نظام الرعاية الصحية. وكانت منظمة الصحة العالمية قد سجّلت أيضًا نحو 2,000 من حالات الحروق الكبرى، و2,000 من إصابات النخاع الشوكي وإصابات الدماغ الرضحية الشديدة. ويرى الخبراء الطبيون أن الكثير من هؤلاء المصابين سوف يعانون من الصدمات النفسية والمشكلات الصحية النفسية لعدة سنوات في المستقبل.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الهجمات المباشرة أو العشوائية التي نفذّتها إسرائيل تشكل أفعالًا من قبيل "قتل أعضاء من الجماعة"، وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير بأعضاء من الجماعة، وهو ما تحظره المادتان 2(أ) و2(ب) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، على التوالي، من حيث إن هذه الغارات تسببت في إيقاع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين بصورة متعمدة وغير مشروعة. وتستعين منظمة العفو الدولية في تقييم القصد الكامن وراء هذه الغارات وغيرها المشار إليها بالعوامل التالية: النطاق الكامل للحملة الإسرائيلية وضراوتها ومدتها.

إخضاع الفلسطينيين لظروف معيشية يراد بها تدميرهم

"مع خروج باقي المستشفيات في الجنوب عن الخدمة، أصبحنا المستشفى الوحيد المجهز بحاضنات الخدّج، ومعظم الناس في غزة كانوا نازحين هنا [في رفح]. أحيانًا كان علينا وضع خمسة أطفال في حاضنة واحدة، وبعد انتشار الإنتان كالنار في الهشيم، ناشدنا الأمهات باحتضان أطفالهن على الأرض لتدفئتهم".

محمد سلامة، رئيس وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في مستشفى الهلال الإماراتي للولادة، 9 مايو/أيار 2024.

يشير فعل "إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا"، على نحو ما تحظره المادة 2(ج) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، إلى أساليب التدمير التي لا تؤدي إلى قتل أفراد الجماعة على الفور، وإنما تلك التي من شأنها الإفضاء في نهاية المطاف، على مر الزمن، إلى دمارها المادي أو البيولوجي. وقد تشمل تلك الأفعال، على سبيل المثال لا الحصر، إخضاع الجماعة لحد الكفاف من الغذاء وتقليص الخدمات الصحية الأساسية إلى ما دون الحد الأدنى اللازم وطرد أعضاء الجماعة من منازلهم بصورة ممنهجة و"بوجه عام، خلق ظروف من شأنها أن تؤدي إلى موت بطيء"، مثل نقص الغذاء المناسب أو الماء أو المأوى أو الملبس أو الصرف الصحي. وفي غياب أدلة مباشرة على القصد الكامن وراء فرض ظروف معيشية معينة -أو بعبارة أخرى ما إذا كان المقصود منها إحداث دمار مادي- فقد قضى الفقه القانوني الدولي بجواز إيلاء الاعتبار "للاحتمال الموضوعي لأن تؤدي هذه الظروف إلى دمار مادي للجماعة". وعند تقييم هذا الاحتمال، يجب أن تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار: الطبيعة الحقيقية

للظروف المعيشية التي أُخضِعت لها الجماعة والمدة الزمنية لإخضاع أفراد الجماعة لها وخصائص الجماعة مثل ضعفها، بما في ذلك الأطفال بوجه خاص.

وقد أدت أفعال إسرائيل وإغفالاتها وسياساتها في أعقاب السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى دفع سكان قطاع غزة إلى شفا الانهيار، فلم يكد يمضي شهران على بدء هجومها العسكري، حتى بلغ الجوع الذي يعاني منه أكثر من مليونين من سكان القطاع مستوى الأزمة أو الطوارئ أو المستوى الكارثي، وفقًا لتقديرات مجموعة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهي أبرز مجموعة من الخبراء المتخصصين في تقييم مخاطر المجاعة. ولم يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع فحسب، وفقًا للتقديرات قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بل أصبح الجوع أشد وطأة بكثير من ذي قبل.

وتضرر من ذلك بوجه خاص الفلسطينيون الذين يعيشون في شمال وادي غزة، وهي منطقة قطعت عنها إسرائيل المساعدات الإنسانية بالكامل تقريبًا في ذلك الوقت، فوفقًا لأحد الاستطلاعات، أفاد الأهالي أنهم لم يأكلوا شيئًا طيلة أيام وليالٍ بأكملها في 80% من المنازل. وفي فبراير/شباط 2024، كان الكثيرون يقتاتون على النباتات البرية وعلف الحيوانات. وحتى إن وُجد الطعام، فنادرًا ما كان طازجًا أو مغذيًا، ولم يكن متيسرًا في الغالب، ومن أسباب ذلك أسعاره الباهظة.

وكانت عواقب ذلك وخيمة بوجه خاص على الأطفال والحوامل والمرضعات، ومن المتوقع أن يخلف آثارًا بعيدة المدى على صحتهن وعلى صحة أطفالهن. ويقول أحد خبراء التغذية إن الأطفال الصغار، بوجه خاص، ينتظرهم "مستقبل حالِك". وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، خلصت وكالات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 15% من الأطفال دون السنتين من العمر باتوا مصابين بالهزال في شمال قطاع غزة، وأن نحو 5% من الأطفال في هذه الفئة العمرية نفسها يعانون من سوء التغذية الحاد في رفح التي كانت المعونات الغذائية فيها آنذاك أيسر منالًا. وكان الأطفال المصابون بسوء التغذية والجفاف الشديدين يُنقلون إلى مستشفى كمال عدوان في مشروع بيت لاهيا، وبعضهم لا يقدرون "على الحركة أو البكاء من شدة الضعف الناجم عن سوء التغذية والجفاف". وبحلول أبريل/نيسان 2024، كان قد مات 26 طفلًا، أغلبهم في الثانية من العمر أو دون ذلك، بسبب سوء التغذية والمضاعفات المترتبة عليه، وفقًا لسجلات المستشفى. وبالإضافة إلى الإجهاد والضغوط الناجمة عن التهجير والهجمات المستمرة بلا هوادة، أدى سوء التغذية إلى عجز الكثير من النساء عن إرضاع أطفالهن حديثي الولادة.

ومع مرور الوقت، خلال العام التالي للسابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تغير عدد الناس الذين يعيشون في مرحلة الأزمة أو الطوارئ أو الكارثة في مراحل انعدام الأمن الغذائي، ولكن بغض النظر عن أي تحسن قصير الأمد، خلصت مجموعة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى نتيجة مطردة وهي أن الغالبية العظمى من سكان قطاع غزة يواجهون انعدامًا شديدًا للأمن الغذائي، وأن مخاطر نشوء مجاعة في قطاع غزة حقيقية للغاية. وقد بلغ سوء التغذية الحاد في قطاع غزة عشرة أضعاف ما كان عليه قبل الهجوم الإسرائيلي.

وتفشت الأمراض بمعدلات مثيرة للقلق البالغ، وكان صغار الأطفال هم أكثر المتضررين منها. وبحلول أواخر أبريل/نيسان 2024، أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى تصاعد حاد في معدلات الإصابة بالأمراض المعدية والمنقولة، وكانت قد سجّلت مئات الآلاف من حالات الأمراض التنفسية الحادة، والإسهال الحاد، والجرب، ومتلازمة اليرقان الحاد. وفي مايو/أيار 2024، أخبر رئيس وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في مستشفى الهلال الإماراتي للولادة برفح منظمة العفو الدولية أن معدل الوفيات في الوحدة ارتفع إلى 12% مقارنة بمستواه قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 الذي كان يتراوح بين 2,5% و3%. وشهد عدد الحالات التي دخلت إلى المستشفى تصاعدًا حادًا، بما في ذلك حالات الإنتان.

وتفاقمت مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض المنقولة بالماء في حالات الأشخاص ذوي المناعة الضعيفة بسبب سوء التغذية، والموجات المتعددة من التهجير والصدمات النفسية. وبلغت المخاطر ذروتها في الأماكن التي أوى إليها المهجّرون مثل المدارس وساحات المستشفيات والمخيمات المؤقتة غير الصالحة للحياة الآدمية. ومما أجج تفشي الأمراض الاكتظاظ الهائل المصحوب بنقص المأوى الكافي، فضلًا عن نقص المرافق الأساسية للاغتسال والصرف الصحي. ففي مارس/آذار 2024، أفادت منظمة اليونيسف أن نحو 340 شخصًا في المتوسط يتشاركون مرحاضًا واحدًا، وأن 1,290 شخصًا يتشاركون غرفة استحمام واحدة في المتوسط في مختلف أنحاء قطاع غزة. وفي الشهر نفسه، أُجري تقييم سريع لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فأظهر وجود "نوع من الفضلات المرئية، بما في ذلك النفايات الصلبة، أو البراز الآدمي، أو المياه الراكدة" في 93% من المواقع الخاضعة للتقييم في شتى أنحاء محافظة رفح. واستمرت السلطات الإسرائيلية في منع الطواقم الإنسانية من الوصول إلى مكبات النفايات، وتقاعست عن توفير إمدادات الكهرباء لقطاع غزة، مما عرقل الاستجابة لنقص الماء والصرف الصحي. وقال الفلسطينيون المهجّرون الذين يعيشون في مثل هذه الظروف اللاإنسانية مرارًا أثناء المقابلات الإعلامية التي أجريت معهم، إنهم يموتون "موتًا بطيئًا".

وهذه الظروف الكارثية نجمت عن الآثار التراكمية للخراب والدمار الذي ألحقته إسرائيل بالبنية التحتية الحيوية، وغيرها من الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة في قطاع غزة، والتهجير القسري الجماعي المتكرر للفلسطينيين في ظروف غير آمنة وغير إنسانية، وحرمانهم من الخدمات الأساسية والإمدادات اللازمة لإنقاذ الحياة، ومنع إيصالها إلى قطاع غزة وداخله. وقد ارتكبت إسرائيل هذه الانتهاكات للقانون الدولي بصورة متكررة وبشكل متزامن أثناء فترة التسعة أشهر، ففاقمت الآثار الضارة لبعضها البعض.

الخراب والدمار

"لا يمكننا رؤية أي مستقبل للزراعة في غزة بعد الحرب فالقطاع الزراعي دُمّر بالكامل. المسألة ليست مسألة صياد هنا ومزارعة هناك، المسألة أن إرث الناس سُلب. لقد سرقوا قدرة الناس على إنتاج غذائهم بأنفسهم".

مؤيد أحمد، عضو اتحاد لجان العمل الزراعي، 6 مايو/أيار 2024

خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويوليو/تموز 2024، لحقت أضرار جسيمة أو دمار واسع بالمكونات الأساسية لنظام إنتاج الغذاء ومئات الآلاف من المباني السكنية، فضلًا عن مرافق البنية التحتية للماء والصرف الصحي والنظافة الصحية والمستشفيات، وغيرها من منشآت الرعاية الصحية والطرق والبنية التحتية للطاقة، مما أضرّ بقدرة الفلسطينيين على الحصول على الغذاء والسكن والماء والصحة، وغيرها من ضروريات الحياة. وقد خلقت إسرائيل أزمة إنسانية غير مسبوقة من خلال إلحاق جانب كبير من هذا الخراب والدمار، وقطع إمدادات الكهرباء، وإبقاء القيود على الوقود اللازم لتشغيل جزء كبير من البنية التحتية هذه، وعرقلة دخول المعدات وقطع الغيار اللازمة لإصلاحها.

وفي يونيو/حزيران 2024، وجد مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية أن قرابة 63% من حقول المحاصيل الدائمة والأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة قد بدت عليها مظاهر التردي البالغ في جودة محاصيلها وكثافتها. وعزت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هذا الدمار الواسع النطاق إلى "التجريف، وحركة المركبات الثقيلة، والنَسْف، والقصف". وقد تطابقت مع هذا التقييم النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية في "المنطقة العازلة" المتاخمة للسياج الحدودي مع إسرائيل، فمن خلال التحليل المستفيض لصور الأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو التي نشرها الجنود الإسرائيليون على الإنترنت، تبيَّن لمنظمة العفو الدولية أن الجيش الإسرائيلي عمد إلى استخدام الجرافات وزرع العبوات الناسفة يدويًا بهدف توسيع "المنطقة العازلة" إلى حد كبير حتى بلغت نحو 16% من المساحة الكلية للقطاع. دمرّت القوات الإسرائيلية بذلك جزءًا من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وأكثر من 90% من المباني داخل هذه المنطقة.

وزعمت إسرائيل أن هذا التدمير كان ضروريًا، متهمة حماس بوضع راجمات الصواريخ وفتحات الأنفاق في مناطق زراعية، لكنها نفذّت التدمير الواسع النطاق للممتلكات والأراضي الزراعية بعد أن بسطت سيطرتها العملياتية على هذه المناطق، ما يعني أن التدمير لم ينشأ عن الأعمال القتالية بين الجيش الإسرائيلي وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، ومن الواضح أنه لا تبرره أي ضرورة عسكرية ملحّة.

ووفقًا للتقييم المرحلي المشترك لأضرار البنية التحتية في قطاع غزة الذي نشره البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مارس/آذار 2024، فإن قرابة 84% من المنشآت الصحية، و57% من منشآت البنية التحتية للمياه، قد لحق بها الخراب أو الدمار حتى يناير/كانون الثاني 2024. وانهارت أنظمة إدارة مياه الصرف الصحي فعليًا بعد الأضرار الجسيمة والدمار الواسع الذي لحق بمحطات المجاري وكيلومترات من أنابيب الصرف الصحي. نتيجة لذلك، كثيرًا ما طفحت مياه المجاري في الشوارع في مختلف أنحاء القطاع، مما يثير المخاوف بشأن الصحة العامة، بما في ذلك مخاطر تفشي الأمراض المنقولة بالماء.

وبالإضافة إلى الخراب والدمار الذي لحق بالمنشآت الصحية في القطاع، ارتكبت القوات الإسرائيلية أفعالًا أخرى متعمدة ساهمت في الانهيار الفعلي لنظام الرعاية الصحية؛ من بينها أوامر "الإخلاء" الجماعي التي شملت المستشفيات وغيرها من المنشآت الطبية، والمداهمات المتكررة للمستشفيات التي أدّت إلى اعتقال كوادرها أو قتلهم أو إصابتهم. وكافحت المستشفيات لتلبية الاحتياجات المتصاعدة بسرعة هائلة بسبب آلاف الإصابات الناجمة عن الصراع، وتصاعد معدلات سوء التغذية، والجفاف، والمرض، لكنها أُجبرت على الإغلاق أو تقليص خدماتها. وأدى هذا في كثير من الحالات إلى تفاقم الإصابات، وزيادة عدد عمليات بتر الأطراف، إذ لم يتمكن الأطباء من تقديم الرعاية الطبية الكافية التي من شأنها أن تنقذ أطراف الجرحى، وتجنبهم عمليات البتر. أما المصابون بأمراض سابقة، فقد تُركوا بلا رعاية طبية كافية، أو

أي رعاية على الإطلاق. وبحلول عام 2024، أدى تعطيل عمل الرعاية الصحية الحرجة إلى وقوع وفيات بين الفلسطينيين، كان بالإمكان تفاديها بسهولة وفقًا لما ذكرته المنظمات الإنسانية.

التهجير القسري

خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و30 سبتمبر/أيلول 2024، حددت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 59 أمر "إخلاء" منفصل إلى المدنيين الفلسطينيين في مختلف أنحاء قطاع غزة، صدر على صفحة فيسبوك لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، منفّذة بذلك أكبر موجة تهجير قسري للفلسطينيين منذ عام 1948، عندما نفّذت حملة تطهير عرقي للمئات من البلدات والقرى الفلسطينية، وطردت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم قسرًا فيما صار يعرف لدى الفلسطينيين باسم "النكبة". وكانت هذه الأوامر واسعة النطاق، وفي كثير من الأحيان غير مفهومة للسكان المحليين ومضللة وتعسفية، فقد بثّت موجة من الفزع والفوضى، وعرّضت حياة المدنيين للخطر، وأجبرتهم على الفرار في ظروف محفوفة بالمخاطر. وخلّفت هذه الأوامر أيضًا صدمة نفسية عميقة لدى شعب 70% من أفراده إما لاجئون أو أبناء وأحفاد من هُجّروا عام 1948.

وخلال فترة التسعة أشهر التي يتناولها هذا التقرير، حشرت أوامر "الإخلاء" تلك المدنيين في جيوب آخذة في التقلص وسط قطاع غزة وجنوبه، بما في ذلك "المناطق الإنسانية" التي حدّدتها إسرائيل في دير البلح والمواصي وغيرها من المواقع غير الصحية وغير الآمنة والممتهِنة للكرامة، التي تفتقر إلى أبسط المقومات الضرورية للحفاظ على أرواح المدنيين. فقد أرغمت المدنيين على الانتقال من منطقة لأخرى "وكأنهم بيادق في لعبة شطرنج"، فلا يكادون يتكيفون مع الظروف في المواقع التي هُجّروا إليها حتى يُرغموا على الانتقال مرة أخرى. ومع اتساع نطاق المواقع التي تستهدفها أوامر "الإخلاء"، لم يعد المهجّرون يجدون أرضًا ينصبون فيها خيامهم، فلم يجد بعضهم مناصًا من افتراش الأرض بجوار مكبات النفايات الصلبة أو بالقرب من أنابيب الصرف الصحي. وطوال تلك الفترة، امتنعت إسرائيل عن الوفاء بالتزاماتها بصفتها سلطة احتلال بضمان سلامة وصحة الفلسطينيين المهجّرين، بما في ذلك تيسير سبل الحصول على احتياجاتهم الأساسية، مثل المأوى الآمن واللائق وما يكفي من الغذاء والماء والدواء ومرافق الصرف الصحي المناسبة، في المناطق التي هُجّروا إليها. وبدلًا من حماية السكان المدنيين، كما تزعم السلطات الإسرائيلية، فإن هذه الأوامر المتكررة ساهمت في إخضاع الفلسطينيين في القطاع عمدًا لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم، وانتهكت حظر النقل القسري الجماعي.

وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كان زهاء 1,7 مليون فلسطيني (75% من سكان القطاع) في عداد المُهجّرين داخليًا، وفقًا لما ذكرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وحُشر ما يربو على مليون من هؤلاء في محافظة رفح، مما رفع عدد سكانها إلى خمسة أضعاف ما كان عليه من قبل. وحتى مطلع يوليو/تموز 2024، كانت إسرائيل قد هجّرت نحو 1,9 مليون فلسطيني قسرًا، أي نحو 90% من سكان القطاع، مرة واحدة على الأقل، وكثيرين منهم هُجّروا مرات عديدة، وصلت إلى عشر مرات في بعض الحالات. وبحلول نهاية أغسطس/آب 2024، كانت 84% من مساحة القطاع قد خضعت لأوامر "الإخلاء"، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

وسعت إسرائيل لتفنيد الاتهامات القائلة بأن أمر "الإخلاء" الجماعي الأول الصادر في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ساهم في إخضاع الفلسطينيين في غزة لظروف معيشية يراد بها تدميرهم، فزعمت أنها أسقطت من الجو عددًا لا يحصى من المنشورات، ونشرت تحذيرات باللغة العربية على حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، وأجرت الآلاف من المكالمات الهاتفية، وبثّت التحذيرات عبر الراديو. كما قالت إن قواتها العسكرية لم تبدأ الغزو البري إلا بعد ثلاثة أسابيع من شروعها في إصدار أوامر "إخلاء" للمدنيين في المنطقة الواقعة شمال وادي غزة. ولكن في الواقع، كان النزوح أمرًا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا، بالنسبة لعشرات الآلاف من الأشخاص، بما في ذلك الأشخاص محدودو الحركة أو من ليست لديهم أي صلات عائلية جنوب وادي غزة. فضلًا عن ذلك، ولئن كانت القوات الإسرائيلية لم تبدأ غزوها البري حتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2023، فقد بدأت بالفعل في شنّ غارات جوية واسعة النطاق على المنطقة الواقعة شمال وادي غزة قبل انطلاق الغزو البري.

وعلى مدى الأشهر التسعة التي يُعنى بها هذا البحث، دأبت إسرائيل على إعادة ترسيم حدود "المناطق الإنسانية" المحددة من جانب واحد من آن لآخر، دون إصدار تحذير كافٍ للسكان. فعلى سبيل المثال، بدت حدود منطقة المواصي مختلفة على ثلاث خرائط مختلفة على الأقل نشرها الجيش الإسرائيلي على حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة بين 18 و30 أكتوبر/تشرين الأول وحدها، ما أثار خلطًا وبلبلة بين المدنيين، وفاقم الشعور لديهم بأنه ما من مكان آمن في قطاع غزة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، بدأ الجيش الإسرائيلي في استخدام خريطة تفاعلية لقطاع غزة، تقسّمه إلى أكثر من 600 بلوك مرقم، ويمكن الاطلاع عليها باستخدام رمز للاستجابة السريعة (QR)، باعتبارها الأداة الرئيسية لإصدار أوامر "الإخلاء" الجماعي. وكثيرًا ما كانت المعلومات المنشورة من خلال الخريطة مربكة، ومناقضة للأوامر التي تُوزّع عبر المنشورات أو الرسائل المنشورة على مواقع التواصل

الاجتماعي. ولم تكن تلك المعلومات في متناول الكثيرين بسبب القطع المتكرر للاتصالات، ونقص إمدادات الكهرباء.

وفي كثير من الأحيان، صدرت "تعليمات" للسكان بالرحيل إلى مناطق لا تلبث أن تخضع لأوامر "إخلاء" جديدة بعد مضي أيام أو أسابيع، وهي مناطق سبق أن تكبدت أضرارًا جسيمة أو لحق بها دمار واسع، أو تفتقر إلى مرافق البنية التحتية الكافية لدعم مقومات الحياة، أو لا تستطيع استيعاب الجموع المتدفقة من المُهجّرين. وفي مطلع عام 2024، بدأ الجيش الإسرائيلي في شن غاراته الجوية على "المناطق الإنسانية". وقبل شنّ الغارات، استثنت السلطات الإسرائيلية منها بشكل مفاجئ مناطق كانت جزءًا منها في السابق، من خلال إجراء تغييرات على خرائطها، دون إصدار إنذار سابق وكافٍ لسكانها. وقد وجد الكثيرون نظام تقسيم قطاع غزة إلى بلوكات غير مفهوم على الإطلاق، لأنه يتعارض مع إدراكهم المكاني لمحيطهم.

وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2024، لم يُسمح للفلسطينيين الذين هُجّروا من منطقة شمال وادي غزة إلى جنوبها بالعودة إلى ديارهم. ويجدر الإشارة إلى أن حوالي 400 ألف فلسطيني ممن يعيشون في المنطقة الواقعة شمال وادي غزة، كانوا غير قادرين أو غير راغبين في الفرار إلى الجنوب خوفًا من التهجير الدائم. وقد أصبحوا معزولين عن سائر سكان القطاع بسبب المنطقة العسكرية التي أسمتها إسرائيل "محور نتساريم".

ورغم أن الظروف السائدة سرعان ما أصبحت غير صالحة للعيش الآدمي، فقد رفضت السلطات الإسرائيلية النظر في أي ترتيبات من شأنها توفير الحماية للمدنيين المهجّرين وتلبية احتياجاتهم الأساسية. فقد كان بإمكانها السماح للمدنيين المهجّرين من المنطقة الواقعة شمال وادي غزة بالعودة إلى منازلهم، خصوصًا بعد أن أعلنت نجاحها في تفكيك حماس في شمال غزة في أوائل عام 2024. وكان بإمكانها السماح بإعادة توطين مؤقت للمدنيين الفلسطينيين من قطاع غزة في مناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وكان بمقدورها أيضًا السماح للمدنيين بدخول إسرائيل، خاصة وأن أكثر من 70% من سكان غزة هم لاجئون أو أبناء وأحفاد لاجئين ممن هُجّروا عام 1948، ومن هنا، فمن حقهم بموجب القانون الدولي العودة إلى الأراضي في إسرائيل التي هُجّروا منها هم أو أجدادهم.

الحرمان من الخدمات الأساسية وعرقلتها

إلى جانب الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تسببت فيها السلطات الإسرائيلية من خلال ما ألحقته بقطاع غزة من الخراب والدمار الواسع، وتسببها في تفاقم الاحتياجات الإنسانية من خلال تهجير 90% من سكان القطاع، فقد عمدت هذه السلطات إلى اتخاذ إجراءات وانتهاج سياسات أفضت إلى حرمان الفلسطينيين في القطاع من الخدمات الأساسية والإمدادات اللازمة لإنقاذ الحياة، وعرقلة إيصالها إليهم.

وقد فعلت ذلك بانتهاج سياسة حصار شامل في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 على إسرائيل، وإبقاء حصار غير قانوني خانق على القطاع، بما في ذلك رفض فتح نقاط عبور كافية لإيصال المساعدات إلى القطاع، وفرض قيود صارمة وشاقة تحدّ مما يمكن إدخاله إلى القطاع، وقطع سبل الوصول إلى مصادر الطاقة، ولا سيما الوقود، والتحكم المطلق فيها، والتقاعس عن تيسير السبل بصورة مجدية أمام حركة المنظمات الإنسانية داخل القطاع لكي يتسنى لها إيصال الخدمات الأساسية والإمدادات اللازمة لإنقاذ الحياة، بما في ذلك المنطقة الواقعة شمال وادي غزة. وصرّحت السلطات الإسرائيلية علنًا بأن استئناف وصول المساعدات الإنسانية وإيصال الخدمات الأساسية مرهون بالإفراج عن الرهائن والتدمير الكامل لحماس، وأشارت صراحة إلى آثار أفعالها على سكان غزة، ما يدل على أن هذه النتيجة مفهومة ومقصودة.

وفي مثال على الخطاب الإسرائيلي الذي يجرّد الفلسطينيين في غزة من إنسانيتهم، وهو واحد من أكثر من 100 تصريح حللته منظمة العفو الدولية لاستجلاء قصد ارتكاب الإبادة الجماعية، ذكر وزير الطاقة والبنية التحتية يسرائيل كاتس، في 10 أكتوبر/تشرين الأول، صراحة أن قرار إسرائيل بحظر دخول الوقود كان القصد منه إخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي:

"حتى الآن كنا ننقل 54,000 متر مكعب من الماء و2,700 ميجاوات من الكهرباء إلى غزة كل يوم، كل هذا انتهى. بدون وقود، حتى إمدادات الكهرباء المحلية ستتوقف في غضون أيام، وستتوقف آبار الضخ في غضون أسبوع. هذا هو ما ينبغي أن نفعله بأمة من القتلة وسفاحي الأطفال. ما كان لن يكون".

في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 التي قادتها حماس، فرضت إسرائيل حصارًا كاملًا على القطاع. وبعد إغلاق معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر، أصبح من غير الممكن دخول الوقود أو غاز الطهي أو الطعام أو الإمدادات الطبية أو الأفراد إلى القطاع. كذلك، قطعت إسرائيل إمدادات الماء والكهرباء، وهي تدرك تمامًا أن القطاع سوف يصبح أكثر اعتمادًا على الوقود من ذي قبل لتقديم الخدمات الأساسية. وفي أعقاب الضغوط الكبيرة من جانب الولايات المتحدة وغيرها، ألمحت إسرائيل

إلى أنها لن تمنع دخول المساعدات من مصر، ولكن ظلّت الملامح الرئيسية لسياسة الحصار الكامل قائمة. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أشارت السلطات الإسرائيلية إلى أنها سوف تُبقي على ثلاثة قيود حاسمة على الأقل، وهي: قصر التعهد بالسماح بدخول الغذاء والماء والدواء على المدنيين في جنوب قطاع غزة، مما يوحي بأن القيود سوف تظل قائمة على إيصال المساعدات للمدنيين الذين ظلوا في المنطقة الواقعة شمال وادي غزة؛ ومنع دخول سائر الإمدادات الأخرى، مثل الوقود، إلى قطاع غزة؛ والاستمرار في إغلاق نقاط العبور من إسرائيل إلى القطاع، بما في ذلك جميع منافذ الدخول البرية إلى شمال ووسط القطاع.

ومع مرور الوقت، وافقت إسرائيل على فتح نقاط إضافية للعبور إلى غزة من أراضيها، استجابة للضغوط الدولية الهائلة، ولكن الاستجابة الإنسانية بحلول ذلك الوقت كانت تتركز في محيط رفح. ولم تكفل إسرائيل في أي وقت من الأوقات إتاحة طرق مرور ثابتة ومتوقعة إلى القطاع، وهو أمر طالبت به المنظمات الإنسانية مرارًا. ومن ناحية أخرى، أدى استمرار إجراءات التحري المطولة والتعسفية والشاقة التي تخضع لها الشاحنات إلى تأخر إيصال المساعدات لفترات طويلة، ما يعني أن مستويات المساعدات التي تدخل القطاع لم تكن كافية على الإطلاق.

ولم تلتزم إسرائيل بفتح معبر إلى شمال القطاع إلا في أوائل أبريل/نيسان 2024، أي بعد ستة أشهر من بدء هجومها العسكري، إذ أتاحت ميناء إسدود لإيصال المساعدات، وضمنت بقاء المعابر القائمة مفتوحة لساعات أطول، رغم أن المنظمات الإنسانية ظلّت تطالب بمثل هذه الإجراءات منذ شهور. وبدلًا من أن تكون مؤشرًا على تغير كبير في السياسة الإسرائيلية، فقد بدا أن القصد من وراء هذه الخطوة هو استرضاء المجتمع الدولي في أعقاب موجة الاستنكار الدولي لمقتل مجموعة من العاملين في المجال الإنساني، معظمهم من الأجانب، كانوا يعملون لدى منظمة "المطبخ المركزي العالمي"، إذ قتلتهم القوات الإسرائيلية في 1 أبريل/نيسان 2024. ومما زاد من وطأة الضغوط على إسرائيل أن قتلها لهؤلاء الأشخاص جاء بعد أربعة أيام من إصدار محكمة العدل الدولية مجموعتها الثانية من التدابير المؤقتة التي أمرت إسرائيل باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان "توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، دون عوائق، وعلى نطاق واسع". وفي مايو/أيار 2024، فتحت إسرائيل معبري إيريز الشرقي والغربي في شمال قطاع غزة، ولكن وفقًا لبيانات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، فإن المساعدات التي تمر خلال هذين المعبرين لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المساعدات التي تدخل القطاع، ولم يظل أي منهما مفتوحًا على الدوام.

وبينما أدت هذه الإجراءات إلى بعض أوجه التحسن في إيصال المساعدات الإنسانية، فإنها لم تكن مستديمة، ولم تُحدث تغيرًا يُذكر في الأوضاع على أرض الواقع. وعندما أطلقت إسرائيل عمليتها البرية في رفح في 6 مايو/أيار 2024، تعمّدت تعريض الاستجابة الإنسانية للخطر مرة أخرى، وتسببت في موجة أخرى من التهجير القسري الجماعي دون ضمان توفير ضروريات الحياة الأساسية للمهجّرين. وبعد أن فرضت القوات الإسرائيلية سيطرتها على معبر رفح، أعلنت مصر أنها لن تنسق مع إسرائيل بسبب مخاوف أمنية، وأغلق معبر رفح. وبعد ذلك، لم يكن بالإمكان دخول الأشخاص والبضائع إلى القطاع أو الخروج منه إلا عبر إسرائيل.

وفي يوليو/تموز 2024، أي بعد شهرين من بدء العملية البرية في رفح، قال مسؤول رفيع في مجال المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية: "لم أعد أقول للناس إن عملنا الإنساني ضعيف للغاية، لقد تجاوزنا ذلك، نحن في حالة انهيار، أي شيء يحدث هو أشبه برعشة الموت...".

وتعطلت أيضًا الحركة البسيطة للأفراد القادرين على مغادرة القطاع للعلاج الطبي، مما أضرّ بآلاف المرضى. وفي أعقاب الهجمات التي قادتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اتفقت السلطات الإسرائيلية والمصرية على السماح بالإجلاء الطبي لبعض الأفراد عبر رفح إلى مصر، بعد أن كانت إسرائيل قد علّقت تمامًا إصدار أي تصاريح للمقيمين في القطاع للحصول على العلاج الطبي في إسرائيل أو الضفة الغربية. ونتيجة لإغلاق معبر رفح، أصبحت إسرائيل تنفرد بالتحكم في عمليات الإجلاء الطبي. وخلال الأشهر الأربعة التالية للإغلاق، لم يُجلَ سوى 229 مريضًا، معظمهم من الأطفال، من بين الآلاف الذين التمسوا الموافقة على إجلائهم. ورفضت السلطات الإسرائيلية بشدة "أي ادعاءات مفادها أن إسرائيل تتعمد تجويع السكان المدنيين في قطاع غزة". وعزت المسؤولية عن تفشي الجوع والمرض في القطاع إلى حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، متهمة إياها بالاستيلاء على المساعدات المراد إيصالها إلى المدنيين، كما ألقت اللوم على المنظمات الإنسانية بزعم أنها عاجزة عن توزيع المساعدات المسموح بدخولها إلى القطاع. وأقرّت المنظمات الإنسانية بأن سوء الأوضاع الأمنية قد عرقل التوزيع الفعال للمساعدات، ولكنها قالت إن الجيش الإسرائيلي لم يقدّم الضمانات الأمنية اللازمة، من ناحية، وإن تقديم الحد الأدنى من المساعدات وعدم إمكانية التنبؤ بحجمها، قد زاد من شعور الناس باليأس، مما أدى إلى وقوع حالات من "التوزيع الذاتي"، من ناحية أخرى. ولا شك في أن بعض المساعدات المنقذة للحياة قد حُوِّلت وجهتها في أعقاب هجمات شنّتها عصابات منظمة في القطاع على قوافل المساعدات، لكن يُعزى ذلك في المقام الأول إلى استهداف الهجمات الإسرائيلية

لمؤسسات القطاع، بما فيها الشرطة، مما أدى إلى انهيار الحكم. وأيًا كان الأمر، فإن مثل هذه الأفعال لا تعفي إسرائيل من التزامها غير المشروط، بصفتها سلطة الاحتلال، والتزامها باعتبارها طرفًا في صراع مسلح، بأن تقبل وتعمل على تيسير دخول المساعدات الإنسانية وتوزيعها في جميع أنحاء الأرض المحتلة.

وإلى جانب القيود المفروضة على نقاط عبور المساعدات، فإن إجراءات التفتيش المطولة والتعسفية التي تفرضها إسرائيل كان لها آثار هائلة على كمية المساعدات التي يمكن إدخالها إلى قطاع غزة، فقد استلزمت هذه الإجراءات تفريغ حمولة الشاحنات التي تدخل القطاع من مصر، ثم إعادة تحميلها مرات عديدة، مما تسبب في تأخيرها لفترات امتدت إلى أسابيع. وأشار مسؤولون في المنظمات الإنسانية إلى الرفض أو التأخير المتكرر والتعسفي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على واردات السلع، بما فيها الإمدادات المنقذة للحياة. ورغم أنه ليس هناك حظر شامل مفروض على إدخال إمدادات أو أجهزة طبية بعينها، فقد رفضت السلطات الإسرائيلية إدخال المئات من الإمدادات والأجهزة الطبية، في وقت كان النظام الصحي فيه مثقلًا بالأعباء وآخذًا في الانهيار. وشملت هذه الإمدادات أجهزة التخدير، وأسطوانات الأكسجين، والثلاجات اللازمة لحفظ الأدوية، والمشروبات الغنية بالفيتامينات، وكبسولات تنقية المياه، وجهاز تنفس صناعي، وفقًا لقائمة اطلعت عليها منظمة العفو الدولية في أوائل عام 2024.

وبينما أصبح من الأيسر إحضار السلع الغذائية إلى القطاع مقارنة بالسلع الأخرى اللازمة لإنقاذ الحياة، مثل معدات الإيواء والمواد اللازمة لتنقية الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، منذ أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2023، فإن عمليات التفتيش الطويلة جعلت من العسير عمليًا جلب كميات كبيرة من السلع، وخصوصًا الطعام الطازج والمغذي. كما تأثر استيراد السلع اللازمة لإحياء القطاع الزراعي المدمَّر؛ ففي إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أخرّت إسرائيل دخول الأعلاف إلى القطاع لأكثر من أربعة أشهر.

وأكدت السلطات الإسرائيلية أنها لم تفرض أي قيود على كمية المساعدات المسموح بدخولها إلى القطاع، وأنها لا تقيّد دخول السلع الغذائية، وزعمت أن عدد شاحنات الأغذية التي دخلت القطاع، في مراحل مختلفة بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان في المتوسط يفوق نظيره قبل الهجوم.

وفي أبريل/نيسان 2024، وعد الجيش الإسرائيلي بأن يرتفع المتوسط اليومي لعدد الشاحنات المحملة بالغذاء والماء وإمدادات المأوى المسموح بدخولها إلى قطاع غزة إلى نحو 500 يوميًا، ولكنه لم يفِ بهذا الوعد في أي مرحلة من المراحل. وقد أظهر التحليل الكمي الذي أجرته منظمة العفو الدولية للبيانات المتعلقة بالشاحنات أن عدد الشاحنات التي سُمح فعلًا بدخولها إلى قطاع غزة لم يقترب من هذا الرقم قط، بل عندما بلغ عدد الشاحنات المسموح لها بدخول القطاع ذروته خلال فترة التسعة أشهر المشمولة بهذا التقرير، تحديدًا في أبريل/نيسان 2024، لم يتجاوز يوميًا 189 شاحنة وفقًا لبيانات الأونروا، أو 220 شاحنة وفقًا لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق. كما خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن ما زعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في يوليو/تموز 2024 بأن إسرائيل تسمح بدخول كميات من الغذاء تكفي لتزويد الفلسطينيين بأكثر من 3,000 سعر حراري يوميًا كان مضللًا؛ ففي أربعة أشهر من الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويونيو/حزيران 2024، كان المتوسط اليومي لعدد شاحنات السلع الغذائية التي تدخل القطاع أقل من 75 شاحنة.

والأهم من ذلك هو أنه لم يحدث في أي شهر قط خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويونيو/حزيران 2024 -سواء استنادًا لبيانات الأونروا أو وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق- أن بلغ عدد الشاحنات التي تحمل الواردات إلى قطاع غزة ما يقرب حتى من المتوسط اليومي للشاحنات (باستثناء شاحنات الوقود) التي دخلت القطاع في العام السابق للهجوم الإسرائيلي وهو 327 شاحنة، وفقًا لتحليل منظمة العفو الدولية. ولا يمثل خط الأساس السابق لأكتوبر/تشرين الأول 2023 سوى ما كانت تسمح إسرائيل بدخوله إلى قطاع غزة في ظل حصارها غير المشروع، وليس الاحتياجات الحقيقية لسكان القطاع آنذاك. وحيث إن الاحتياجات قد شهدت تصاعدًا جذريًا في أعقاب 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بسبب مدى الخراب والتدمير الواسع النطاق، والتهجير القسري الجماعي، فضلًا عن تصاعد معدلات سوء التغذية والمرض والإصابات الناجمة عن الصراع، فقد نشأت الحاجة إلى إمدادات أكبر بكثير حفاظًا على حياة المدنيين، مقارنة بالكميات المحدودة التي كان يُسمح بها قبل الهجوم العسكري الإسرائيلي.

وقطعت إسرائيل إمدادات الكهرباء للقطاع في إطار حصارها الكامل له، وبعد منعها واردات الوقود لعدة أسابيع، بدأت في السماح بدخول بعض الوقود إلى القطاع في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2023. ولكنها أحكمت سيطرتها على كل من كمية الوقود المسموح بدخوله، ومن يمكنه استخدامه. ولم تسمح إلا للأونروا باستيراده، فأصبحت المنظمات الإنسانية الأخرى، والمستشفيات، والمخابز، والبلديات تعتمد على أي وقود تتمكن الأونروا من جلبه إلى القطاع. وبينما تفاوتت على مر الزمن كمية الوقود التي وافقت السلطات الإسرائيلية على دخولها، فقد كانت الكمية التي دخلت القطاع بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 أقل بكثير منها قبل هذا التاريخ. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى أنه خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2024، لم تسمح السلطات الإسرائيلية إلا بدخول 14% من كمية الوقود التي كانت تدخل القطاع شهريًا قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، بالرغم من حاجة القطاع إلى المزيد من الوقود نظرًا لقطع إسرائيل إمدادات الكهرباء عنه. ووفقًا لما ورد في وثائق اطلعت عليها منظّمة العفو الدوليّة، فإن بعض المنظمات الإنسانية تقدّمت بطلبات لاستخدام جديد أو متزايد للوقود، ولكنها لم تتلقَ أي رد من السلطات الإسرائيلية لأكثر من شهرين. وقد أدت هذه القيود، مقترنة بالأضرار الجسيمة والدمار الواسع للبنية التحتية، وتهجير الكثيرين من الموظفين الأساسيين، إلى انخفاض بالغ في الخدمات الأساسية، مما فاقم إلى حد هائل النقص المزمن في الكهرباء، الذي كان قائمًا قبل الهجوم العسكري الإسرائيلي، والذي يعود سببه في المقام الأول إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي والأبارتهايد، والقصف الإسرائيلي للبنية التحتية الحيوية في هجمات سابقة.

وأكد المسؤولون الإسرائيليون أن القيود التي فرضوها على توريد الوقود إلى القطاع ضرورية لمنع حماس من تحويل وجهته، بما في ذلك استخدامه في إطلاق صواريخها. وليس من الواضح إلى أي مدى استولت سلطات حماس على أي واردات رسمية للوقود لاستخدامها في أغراض عسكرية. وحتى لو كان الوقود يُنهب أو يُستولى عليه، فإن هذا لا يبرر استمرار إسرائيل في قرارها بعدم توفير مصادر أخرى للطاقة تسمح بتشغيل المرافق الأساسية، وأوضح السبل لتحقيق ذلك هو مدّ القطاع بالكهرباء عن طريق خطوط التغذية الكهربائية القائمة أو خطوط جديدة. وفي أبريل/نيسان 2024، زعمت إسرائيل أن تسعة من خطوط الكهرباء العشرة العالية الجهد التي تنقل الكهرباء من إسرائيل إلى غزة قد أتلفت بنيران الصواريخ، ولكنها لم توضح ما الذي منعها من إصلاح هذه الخطوط المعطوبة، واستئناف إمدادات الكهرباء. ولم توضح إسرائيل أيضًا، إذا كان الضرر قد نجم عن نيران الصواريخ، لماذا أعلن مسؤولون حكوميون أن إسرائيل قطعت إمدادات الكهرباء عن القطاع إلى حين عودة الرهائن.

وفي أوائل يوليو/تموز 2024، أي بعد ثمانية أشهر من قطع إمدادات الكهرباء إلى غزة، وبعد ضغوط هائلة من الحلفاء الغربيين، أعلن المسؤولون الإسرائيليون أن إسرائيل سوف تسمح بالإمدادات المباشرة للكهرباء إلى محطة تحلية المياه التي تديرها الأمم المتحدة في خان يونس، وبذلك تمنع حماس من استغلال إمدادات الطاقة. وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2024، لم تكن السلطات الإسرائيلية قد اتخذت هذه الخطوة بعد، رغم أن القائمين على المشروع قالوا لمنظمة العفو الدولية إن الإصلاحات اللازمة قد استُكملت. ولكن السلطات الإسرائيلية بإعلانها هذا أظهرت أن هناك تدابير إنسانية بوسعها اتخاذها لإمداد قطاع غزة بالطاقة، ولكنها اختارت عمدًا عدم الأخذ بها.

وبالتوازي مع إبقاء القيود على إيصال المعونات إلى قطاع غزة، عمدت السلطات الإسرائيلية أيضًا، بصورة نشطة ومتعمدة ومتكررة، إلى منع وصول ما يكفي من المساعدات وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى مناطق معينة من قطاع غزة، وخصوصًا تلك الواقعة شمال وادي غزة. وبالرغم من أن السلطات الإسرائيلية أعلنت في أوائل يناير/كانون الثاني 2024 نجاحها في تفكيك حماس في شمال القطاع، فإنها استمرت في فرض قيود على إيصال المساعدات الإنسانية إليه، وذلك من خلال تأخير أو رفض الطلبات اللازمة لعبور القوافل نقاط التفتيش التي أنشأتها إسرائيل في المنطقة العسكرية المسماة "محور نتساريم". كما رفضت السلطات الإسرائيلية مرارًا فتح نقاط التفتيش داخل القطاع في وقت مبكر، ولساعات إضافية، وضايقت أيضًا العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أثناء انتظارهم عند نقاط التفتيش ريثما يُسمح لهم بالعبور، وأخرتهم ساعات أحيانًا. كذلك دأبت السلطات الإسرائيلية على تأخير البعثات الإنسانية التي تسعى لإيصال الوقود بصفة معتادة، أو عدم السماح لها بالعبور. وفي يناير/كانون الثاني 2024، لم تقبل السلطات الإسرائيلية سوى 10% من هذه الطلبات، وكانت عواقب ذلك وخيمة على المستشفيات، إلى جانب مرافق المياه والصرف الصحي. كما أضرت القيود المفروضة على إيصال المساعدات إلى شمال القطاع بقدرة المنظمات الإنسانية على مساعدة المرضى ذوي الحالات الحرجة، الذين صدرت تصاريح لإجلائهم من القطاع عن طريق معبر رفح.

وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وسّعت إسرائيل نطاق سيطرتها الفعلية على قطاع غزة إلى حد بعيد. ومع ذلك، فبالرغم من التزاماتها بصفتها سلطة احتلال، وكذلك بصفتها طرفًا في النزاع المسلح، لم تتقاعس إسرائيل فحسب عن تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في القطاع، بل جعلت من شبه المستحيل على المنظمات الإنسانية تقديم مساعدات وخدمات أساسية بالحجم والتنوع الضروريين لدعم حياة المدنيين، مما يناقض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى الطبيعة الفعلية للظروف المعيشية، وإخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة لها طيلة فترة التسعة أشهر التي يتناولها هذا التقرير، وحالة الضعف التي يعاني منها جميع سكان القطاع بالذات، إذ فُرضت عليهم البطالة والفقر والاعتماد الشديد على المساعدات الإنسانية بسبب ما تنتهجه إسرائيل من سياسات الأبارتهايد والاحتلال، حتى قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، فإن منظمة العفو الدولية تخلص إلى أن إسرائيل قد خلقت ظروفًا في غزة من شأنها أن تؤدي إلى موت بطيء للفلسطينيين. وتخلص

المنظمة كذلك، على نحو ما نوضحه فيما يلي، إلى أن إسرائيل لم تكن تتوقع فحسب، بل كانت تقصد إخضاع الفلسطينيين في غزة لظروف معيشية يراد بها تدميرهم. وتخلص منظمة العفو الدولية إلى أن إسرائيل قد اقترفت فعل "إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا"، على نحو ما تحظره المادة 2(ج) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية.

القصد الخاص

عند البت فيما إذا كانت الأفعال المحظورة قد ارتُكبت بالقصد الخاص اللازم توفره في جريمة الإبادة الجماعية، أي بقصد تدمير الفلسطينيين في قطاع غزة بصفتهم هذه، سارت منظمة العفو الدولية على النهج المتّبع في فقه القانون الدولي الذي يستوجب انتهاج منحى شمولي عند النظر في الأدلة على وجود قصد لارتكاب الإبادة الجماعية. ووفقًا لفقه القانون الدولي، يمكن تقييم قصد ارتكاب الإبادة الجماعية بناء على الأدلة المباشرة أو -في غيابها- استنباطه من الأدلة غير المباشرة أو الظرفية، بما في ذلك: السياق العام الذي ارتُكبت فيه الأفعال المحظورة؛ ووجود نمط سلوكي ما؛ ونطاق الأفعال المحظورة وطابعها الممنهج المزعوم؛ ونطاق الخسائر البشرية والأضرار التي لحقت بالجماعة المحمية، وطبيعتها، ومداها، وضراوتها. ولا يتعين بالضرورة أن تكون الإبادة الجماعية هي القصد الأوحد من الأفعال المرتكبة، بل يمكن أن تكون مقرونة بأهداف عسكرية أو تكون وسيلة لتحقيق أهداف عسكرية.

وبعد أن ثبت لدى منظمة العفو الدولية أن إسرائيل ارتكبت أفعالًا تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، باعتبارهم جزءًا من جماعة محمية، خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأوائل يوليو/تموز 2024، عكفت المنظمة على تحليل النمط العام لسلوك إسرائيل في القطاع للتحقق مما إذا كان يكشف عن قصد لارتكاب الإبادة الجماعية بتدمير الفلسطينيين في قطاع غزة. واطلعت المنظمة على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي مجتمعة، وبصورة تراكمية، آخذة في الحسبان تكرارها وتزامن حدوثها، مما يضاعف الآثار الضارة لبعضها البعض. كما نظرت المنظمة في نطاق وفداحة الخسائر البشرية والتدمير المتكرر على مر الزمن، رغم التحذيرات المستمرة من الأمم المتحدة وحلفاء إسرائيل أنفسهم، فضلًا عن الأوامر الملزمة المتعددة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وأخيرًا، حلّلت المنظمة الأدلة المباشرة على قصد إسرائيل من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن إدارة الهجوم العسكري على قطاع غزة، ومن بينهم أعضاء المجلس الوزاري الأمني ومجلس الحرب، وكبار المسؤولين العسكريين.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن النمط التالي من السلوك يشير إلى قصد ارتكاب الإبادة الجماعية: الهجمات المباشرة المتكررة على المدنيين والأعيان المدنية، والغارات العشوائية المتعمدة على مدى فترة التسعة أشهر، مما أدى إلى الفتك بعائلات فلسطينية بأكملها، وشتّها بصورة متكررة في أوقات يمكن أن تسفر فيها عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين؛ والاستخدام المتكرر للأسلحة التي تمتد آثارها التدميرية على مساحة واسعة في أحياء سكنية مكتظة بالسكان؛ والتدمير السريع والهائل والشامل للأعيان المدنية ومنشآت البنية التحتية، سواء كانت منازل أم مراكز إيواء أم مرافق صحية، أم مرافق البنية التحتية الخاصة بالماء والصرف الصحي، أم أراضٍ زراعية أم غيرها من الأعيان الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة؛ والتدمير المتكرر للأعيان المدنية والبنية التحتية، والمواقع الثقافية والدينية، ومن سبل ذلك التجريف وعمليات النسف المنفّذة بعد بسط إسرائيل سيطرتها العسكرية عليها؛ وأوامر "الإخلاء" الجارفة والمبهمة والمضللة والتعسفية، التي تكرر إصدارها على مدى فترة التسعة الأشهر المشمولة بهذا التقرير، والموجهة إلى عدد كبير للغاية من الأفراد، مما تسبب في تهجيرهم القسري الجماعي المتكرر في ظروف غير آمنة وغير إنسانية، دون وجود مخرج أمامهم من القطاع؛ وتعذيب الفلسطينيين من قطاع غزة واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي؛ والاستمرار في رفض السماح بإيصال مساعدات إنسانية واحتياجات ضرورية كافية للفلسطينيين في القطاع رغم التنديد الدولي وما أصدرته محكمة العدل الدولية من أوامر ملزمةٍ قانونًا.

وقد حلّلت المنظمة طبيعة الظروف المعيشية المفروضة على الفلسطينيين في قطاع غزة على أرض الواقع، والمدة الزمنية لإخضاعهم لها، وأخذت بعين الاعتبار أيضًا حالة الضعف التي كان يعاني منها سكان القطاع من قبل. لقد شنت إسرائيل هجومها العسكري في سياق احتلال قائم منذ 57 عامًا؛ وفي سياق نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الفلسطينيون في قطاع غزة، الذي يُخضِع جميع الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة لنظام ممأسس من الاضطهاد والهيمنة. كما جاء هذا الهجوم في أعقاب أربع هجمات إسرائيلية كبرى أخرى في قطاع غزة منذ العام 2008، أنهكت بدرجة هائلة البنية التحتية التي تقوم عليها الحياة في القطاع، من خلال ما خلفته من خراب ودمار واسع النطاق، فبالتالي فإن السلطات الإسرائيلية كانت مدركةً تمامَ الإدراك لآثار أفعالها المباشرة والمدوية على الخدمات الأساسية والبنية التحتية الرئيسية. كما أنها شنّته في سياق حصار غير مشروع لقطاع غزة منذ 17 عامًا.

وقبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كان 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات، بسبب الحصار في المقام الأول، مما خلق أزمة إنسانية مزمنة. وكان القطاع يعتمد على استيراد الاحتياجات الضرورية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء والكهرباء والوقود، لتلبية احتياجات المدنيين. وبعد بدء هجومها العسكري على القطاع، شدّدت السلطات الإسرائيلية حصارها الخانق عليه بصورة مفرطة، وفرضت المزيد من القيود التي تحدّ من تدفق المساعدات وغيرها من الاحتياجات الضرورية إلى القطاع، وهو ما قلّص جذريًّا موارد الطاقة المتاحة اللازمة لتشغيل المرافق الأساسية، وعرقل إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق واسعة من القطاع، وخصوصًا منطقة شمال القطاع. وسمحت إسرائيل أحيانًا بدخول بعض المساعدات الإنسانية استجابة للضغوط الدولية، لكن لم يكن لذلك أي تأثير يُذكر على مجمل الظروف المعيشية المفروضة على الفلسطينيين في القطاع.

وألحق السلوك غير القانوني الذي سلكته إسرائيل خلال هجومها العسكري أضرارًا غير مسبوقة بالفلسطينيين في قطاع غزة، إذ أدى إلى وقوع عدد هائل من القتلى والإصابات الخطيرة خلال فترة قصيرة للغاية، والدمار الذي "يفوق التصور" الذي أحال القطاع إلى مكان "غير صالح للعيش"، وتسبب بسرعة فائقة في شيوع سوء التغذية والجوع وتفشي العديد من الأمراض. ومن المؤكد أن إسرائيل كانت على علم بـ "الاحتمال الموضوعي" لأن تؤدي هذه الظروف المعيشية إلى تدمير مادي للفلسطينيين في غزة؛ إذ إنها لم تكن مدركة لآثار هذه الأفعال فحسب، وإنما كانت تقصد تحقيق نتائجها أيضًا، على نحو ما تجلى في الأنماط المتكررة من أفعالها غير المشروعة على مر الزمن، وفي تماديها في هذه الأفعال متجاهلة التنديد الدولي وتحذيرات الأمم المتحدة، ومتحدية أوامر محكمة العدل الدولية.

وقد وقعت الأفعال المحظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية إلى جانب انتهاكات أخرى للقانون الدولي تدل على نية ارتكاب الإبادة الجماعية، مثل احتجاز الفلسطينيين من غزة بمعزل عن العالم الخارجي، وإخضاعهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلًا عن التدمير الواسع النطاق للمواقع الثقافية والتاريخية والدينية، بما في ذلك ارتكاب هذه الانتهاكات بعد أن فرضت إسرائيل سيطرتها العسكرية عليها في غياب ضرورة عسكرية ملحة تستدعي ذلك التدمير.

تدمير المواقع الثقافية والدينية

بينما لا يُعدّ تدمير الممتلكات أو التراث التاريخي والثقافي والديني من الأفعال التي تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية، فقد أقرت محكمة العدل الدولية بأن مثل هذا التدمير يمكن أن يقدم دليلًا على قصد التدمير المادي للجماعة إذا نُفّذ على نحو متعمّد.

وقد دُمرت مواقع ثقافية ودينية في مختلف أنحاء قطاع غزة على نطاق لم يسبق له مثيل، وخلص التقييم المرحلي المشترك لأضرار البنية التحتية في قطاع غزة الذي نشره البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مارس/آذار 2024، إلى أن 17 جامعة ونحو 63% من جميع المواقع التراثية قد لحق بها الدمار أو الخراب، من بينها معالم تاريخية كبرى ومواقع أثرية ومؤسسات وآثار دينية. وكان للكثير منها أهمية كبيرة بالنسبة للهوية الوطنية الفلسطينية والذاكرة الجمعية والنسيج الاجتماعي.

وقد تحققت منظمة العفو الدولية من 43 مقطع فيديو توثق 34 هجومًا على المساجد، من بينها تدمير 12 مسجدًا في عمليات نسف، ولكن المستوى الحقيقي للتدمير قد يكون أعلى من ذلك بكثير. وكشف تحقيق يستند إلى مواد مفتوحة المصدر عن الخراب والدمار الذي لحق بمائة مسجد و21 مقبرة حتى مارس/آذار 2024.

ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، يجب على إسرائيل الامتناع عن شنّ هجمات على المواقع ذات الأهمية الكبيرة للتراث الثقافي ما لم تتوفر ضرورة عسكرية تقتضي ذلك. وقد برر الجيش الإسرائيلي تدمير بعض المساجد والجامعات باستخدامها من قبل حماس أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة لأغراض عسكرية أو باحتوائها على بنية تحتية عسكرية. ولكن في أربع من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية من خلال الاطلاع على مقاطع الفيديو التي نشرها الجنود الإسرائيليون على الإنترنت، ومن خلال تحليل صور الأقمار الصناعية، أظهرت المنظمة أن القوات الإسرائيلية كانت تسيطر على تلك المواقع آنذاك، مما يوحي بأنه لم تكن ثمة ضرورة عسكرية حتمية لتدميرها. بل يبدو أن تدمير المواقع الثقافية والدينية الفلسطينية قد كان في حد ذاته هو الهدف الذي كان يبتغيه الجنود الإسرائيليون من وراء أفعالهم.

وشملت المواقع مبنيين يشكلان جزءًا من حرم جامعتي الأزهر (فرع المغراقة) والإسراء بمدينة الزهراء، كلاهما يقع في منطقة جنوب مدينة غزة، جنوب المنطقة العسكرية المعروفة باسم "محور نتساريم"؛ ومسجد الظلال ومقبرة بالقرب منه في بني سهيلة في خان يونس؛ ومسجد الاستقلال في خانيونس. وباستثناء المقبرة في بني سهيلة، التي دُمرت بالجرافات، دُمرت جميع المواقع الأخرى في عمليات نسف وباستخدام متفجرات مزروعة يدويًا، خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2023 ويناير/كانون

الثاني 2024. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، نُشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر تدمير جامعة الأزهر فرع المغراقة بعملية نسف؛ ويظهر في المقطع جنود إسرائيليون يغنون ويهتفون، ويقول أحدهم بصوت مسموع: "خذوا هذه! عيد حانوكا سعيد يا شعب إسرائيل. كانت هنا جامعة في يوم من الأيام".

تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وإطلاق تصريحات عن تدميرهم

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإبادة الجماعية تمثل ذروة عملية كثيرًا ما تكون مصحوبة بنظرة إقصائية للجماعة المحمية وبتجريدها من إنسانيتها، وأن استخدام لغة مهينة تجاه هذه الجماعة يمكن اعتباره دليلًا على قصد الإبادة الجماعية، بحثت منظمة العفو الدولية في استخدام المسؤولين الإسرائيليين لخطاب عنصري مهين ضد الفلسطينيين يجردهم من إنسانيتهم قبل الهجوم العسكري، مما يظهر كيف أدى الاستخدام الطويل الأمد لمثل هذا الخطاب، مقترنًا بالتقاعس عن التحقيق والملاحقة القضائية الفعالة بشأن التحريض على الفلسطينيين والحض على كراهيتهم، إلى خلق بيئة تسمح بتفشي التحريض على الفلسطينيين والحض على كراهيتهم بلا رادع. وبحلول عام 2023، بلغ خطاب الكراهية والتحريض مستويات مُفزعة تنذر بالخطر، مما يظهر عنصرية متجذرة ومتصاعدة تجاه الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي. وبعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تصاعدت حدة هذا الخطاب بشكل كبير، وازداد تغلغلًا في نسيج المجتمع الإسرائيلي.

وكثيرًا ما كان المسؤولون الإسرائيليون في مجلس الحرب ومجلس الوزراء الأمني هم أول من يعلنون عن الأفعال غير المشروعة لإسرائيل، ويطالبون بها، ويحضّون عليها، إذ طالبوا علنًا بتدمير الفلسطينيين في غزة، ونشروا تصريحاتهم على نطاق واسع. وكانت الكثير من الأفعال غير المشروعة التي حددتها منظمة العفو الدولية قد سبقتها تصريحات لمسؤولين تحض على تنفيذها؛ فقد حلّلت منظمة العفو الدولية 102 من التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية، وضباط ذوو رتب عالية في الجيش الإسرائيلي، وأعضاء في الكنيست، خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و30 يونيو/حزيران 2024، والتي جردّت الفلسطينيين من إنسانيتهم، أو حضّت على أو بررت ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية أو جرائم أخرى يشملها القانون الدولي ضد الفلسطينيين. ووجدت المنظمة أن 22 من هذه التصريحات قد أدلى بها على وجه التحديد أفراد من مجلس الحرب ومجلس الوزراء الأمني، من بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع آنذاك يوآف غالانت، وغيرهما من الوزراء، وضباط عسكريون ذوو رتب عالية، والرئيس الإسرائيلي خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و30 يونيو/حزيران 2024. وتدعو هذه التصريحات فيما يبدو إلى ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية أو تبررها.

وكثيرًا ما كرر آخرون، من بينهم الجنود في قطاع غزة، اللغة التي استخدمها المسؤولون الإسرائيليون، مما يوضح على ما يبدو السبب وراء سلوكهم. ويتجلى هذا في التحليل الذي أجرته منظمة العفو الدولية لاثنين وستين من مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية المنشورة على الإنترنت، إذ يَظهَر الجنود الإسرائيليون وهم يطالبون بتدمير قطاع غزة أو حرمان سكانه من الخدمات الأساسية، أو يحتفلون ويهللون لتدمير المنازل والمساجد والمدارس والجامعات الفلسطينية، بما في ذلك من خلال عمليات النسف، بدون ضرورة عسكرية واضحة في بعض الحالات. وتطالب 31 من هذه المقاطع والتسجيلات، شفهيًا أو كتابيًا، بإبادة قطاع غزة، أو تدميره، أو حرقه، أو "محوه"، أو تستخدم عبارات أخرى مشابهة. ووجود عدد كبير من مقاطع الفيديو والبيانات المنشورة علنًا يسلط الضوء لا على الإفلات الشامل من العقاب فحسب، بل أيضًا على خلق بيئة تشجع على مثل هذا السلوك، إن لم تكن تكافئ عليه ضمنًا.

قصد تدمير الفلسطينيين

إن وجود أهداف عسكرية -بما في ذلك القضاء على حماس- لا يقوّض ولا ينفي بأي حال من الأحوال وجود نية لارتكاب الإبادة الجماعية. وتحتجّ السلطات الإسرائيلية بأن قواتها العسكرية استهدفت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في مختلف أنحاء قطاع غزة بصورة مشروعة، وأن الدمار الناتج الذي لم يسبق له مثيل كان نتيجة لوجود حماس وسط المدنيين الفلسطينيين، وأن سبب حرمانهم من المساعدات هو استيلاء حماس عليها. ولكن، حتى وإن كان مقاتلو حماس موجودين بالقرب من مناطق مكتظة بالسكان، أو بداخلها، فإن إسرائيل ملزمة باتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لدرء الأخطار عن المدنيين، وتجنب أي هجمات عشوائية أو غير متناسبة. وقد خلصت منظمة العفو الدولية، والعديد من المنظمات الحقوقية الأخرى وخبراء الأمم المتحدة، إلى أن إسرائيل قد تقاعست عن ذلك مرارًا؛ وارتكبت الكثير من جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي يشملها القانون الدولي، وليس بالإمكان تبريرها بالتذرع بأفعال حماس. وفضلًا عن ذلك، لم تجد منظمة العفو الدولية أي دليل على أن احتمال تحويل وجهة المساعدات من جانب حماس كان مبررًا لما قامت به إسرائيل من أفعال من قبيل منع وتقييد وعرقلة دخول وإيصال المساعدات، وغيرها من السلع الضرورية للحياة، إلى قطاع غزة وبداخله.

كذلك أخذت منظمة العفو الدولية بعين الاعتبار وفنّدت الحجة القائلة إن إسرائيل تتصرف بتهور، وبدون قصد خاص لتدمير الفلسطينيين في قطاع غزة؛ فكثير من أفعال إسرائيل غير المشروعة هي متعمدة بطبيعتها، بما في ذلك الاعتقال التعسفي وغير القانوني والتعذيب. كذلك فإن ما أقدمت عليه إسرائيل من حرمان الفلسطينيين من المساعدات الإنسانية وتقييدها كان دقيقًا ومتعمدًا، ولم يكن ثمة مؤشر على التهور. كما إن أوامر "الإخلاء" الجماعي المتكررة لسكان القطاع إلى مناطق تفتقر إلى مرافق البنية التحتية الأساسية ومقومات الحياة، مقرونة بعدم السماح بإعادة توطين المدنيين مؤقتًا في مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، أو بدخولهم إسرائيل، كان القصد منها بوضوح هو حشر الفلسطينيين في جيوبٍ تضيق وتتقلّص شيئًا فشيئًا وتتّسم بظروف أشد قسوة، في غياب ما يكفي من المساعدات الإنسانية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وبالتالي كانت تقصد التسبب عمدًا في تهجير قسري جماعي تحت وطأة ظروف لاإنسانية وغير صالحة للعيش.

وإلى جانب ما تقدم، فقد نظرت منظمة العفو الدولية في الحجج التي ساقها بعض المراقبين، ومفادها أن إسرائيل لم تكن تقصد تدمير الفلسطينيين، وإنما أرادت تدمير حماس، ولم تبالِ ببساطة إن كانت بحاجة لتدمير الفلسطينيين في غضون هذه العملية. وهذه الحجة إما أن تكون صياغة أخرى لحجة التهور التي سبق لنا تفنيدها أو هي زعم بأن إسرائيل تعتقد أنها يجب أن تدّمر الفلسطينيين كي تدّمر حماس، وأنها ببساطة لا تعير لحياة الفلسطينيين القدر الكافي من الاهتمام الذي يثنيها عن هذا السلوك. وبعبارة أخرى، فإن تدمير الفلسطينيين هو وسيلة لتدمير حماس. ولكن القصد الذرائعي، أي تدمير الفلسطينيين من أجل تدمير حماس، يبقى قصدًا للإبادة الجماعية.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الاستهتار بحياة الفلسطينيين هو في حد ذاته دليل على قصد الإبادة الجماعية إذ يدل على أن الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين الإسرائيليين يعتبرون حياة الفلسطينيين غير ذات قيمة ولا تستحق أن تؤخذ في الحسبان؛ والنظر إلى المستهدَفين باعتبارهم دون البشر هو سمة مطردة للإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، فإن دأب إسرائيل منذ أمد طويل على تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم في ظل سياسات الأبارتهايد والاحتلال، وسياسة الفصل التي تنتهجها إزاء قطاع غزة تحديدًا، والتي تضطهد الفلسطينيين، وتعاملهم على أنهم جماعة عرقية أدنى منزلة غير جديرة بحقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية، قد مهّد الطريق لأفعال الإبادة الجماعية التي أعقبت السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأخيرًا، تدرك منظمة العفو الدولية أن سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة ربما تحركها دوافع مختلفة لدى شتى المسؤولين في الحكومة؛ لكن في نهاية المطاف، ما دام قصد الإبادة الجماعية واضحًا، فلا يهم الدافع الأساسي لدى كل فرد من المسؤولين - سواء كان هو الأمن، أم الانتقام، أم الرغبة في البقاء في السلطة، أم الرغبة في التظاهر بامتلاك قوة هائلة في المنطقة، أم السعي للاستيطان من جديد في قطاع غزة.

وتُظهر الأدلة التي يسوقها هذا التقرير بجلاء أن تدمير الفلسطينيين في القطاع، بصفتهم هذه، كان هو قصد إسرائيل، سواء كان هدفًا مرافِقًا لأهدافها العسكرية أم وسيلة لتحقيقها. وليس هناك سوى استنتاج واحد معقول يمكن استخلاصه من الأدلة المقدمة، ألا وهو أن قصد الإبادة الجماعية كان جزءًا لا يتجزأ من سلوك إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بما في ذلك حملتها العسكرية.

نتائج وتوصيات

لقد وجدت منظمة العفو الدولية ما يكفي من الأدلة للاستنتاج أن إسرائيل ارتكبت، خلال الفترة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويوليو/تموز 2024، أفعالًا تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وهي القتل، وإلحاق أذى بدني أو نفسي، وإخضاع الفلسطينيين، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كليًا أو جزئيًا. كما خلصت المنظمة إلى أن هذه الأفعال ارتُكبت بقصد خاص، وهو تدمير الفلسطينيين في قطاع غزة، والذين يشكلون جزءًا جوهريًّا من الشعب الفلسطيني ويُعَدّون جماعة محمية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بصفتهم هذه، أي بصفتهم فلسطينيين.

وبناء على ذلك، تستنتج منظمة العفو الدولية أن إسرائيل ارتكبت، ولا تزال، إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة في أعقاب السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويتوجب على محكمة العدل الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلّة التابعة للأمم المتحدّة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، إجراء المزيد من التحقيقات لفحص مسؤولية إسرائيل بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وتحديد سبل الانتصاف المناسبة.

ورغم أن هذا التقرير يركز على فترة تسعة أشهر، فلا يبدو أن سياسات إسرائيل وأفعالها وامتناعها عن الوفاء بالتزاماتها قد طرأ عليها أي تغيير يُذكر. بل منذ أن استكملت منظمة العفو الدولية أبحاثها، اتسع نطاق الهجوم العسكري الإسرائيلي، وفي أغسطس/آب، وسبتمبر/أيلول، وأكتوبر/تشرين الأول 2024، هجّرت إسرائيل المزيد من الفلسطينيين قسرًا، وقتلت وأصابت المزيد منهم في هجماتها، واعتقلت

المزيد أيضًا وسط مخاوف من تعرضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. ومرة أخرى، أمرت القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في شمال وادي غزة بالرحيل عن المنطقة، بينما استمرت في قصفها بلا هوادة، وعادت مرة أخرى إلى منع المساعدات الإنسانية عن المنطقة، بينما يواجه الكثيرون شبح المجاعة.

وتدرك منظمة العفو الدولية أن هناك مقاومة وترددًا لدى الكثيرين، وخاصة الدول الأخرى، في الإقرار بوجود قصد الإبادة الجماعية عندما يتعلق الأمر بسلوك إسرائيل في قطاع غزة؛ وقد عرقلت هذه المقاومة تحقيق العدالة والمساءلة بشأن النزاعات السابقة في مختلف أنحاء العالم، ولا بد من تجنبها في المستقبل. وتقر المنظمة بأن تحديد جريمة الإبادة الجماعية في نزاع مسلح هو أمر معقد وعسير بسبب الأهداف المتعددة التي قد تجتمع معًا في آن، ومع ذلك، فمن المهم تمييز الإبادة الجماعية عند وقوعها في سياق النزاع المسلح، والإصرار على أن الحرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبررها.

وحرصًا على وضع حد لارتكاب الأفعال المحظورة، ودرءًا لارتكاب أي أفعال من هذا القبيل مستقبلًا، وضمانًا لتحقيق المساءلة والتعويض الكامل، تتقدم منظمة العفو الدولية بطائفة من التوصيات للسلطات الإسرائيلية، والدول الثالثة، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والسلطات الفلسطينية. وتورد المنظمة فيما يلي لمحة عامة لأهم توصياتها.

يجب على إسرائيل إيلاء الأولوية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد فوري لارتكاب الأفعال المحظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، والحيلولة دون اقتراف أي من أجهزة الدولة لأي أفعال من هذا القبيل مرة أخرى. ويجب عليها أيضًا التعاون الكامل مع أي تحقيقات دولية بشأن الإبادة الجماعية، فضلًا عن أي دعاوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الالتزام بكافة التدابير المؤقتة التي أصدرتها هذه المحكمة منذ 26 يناير/كانون الثاني 2024. كما تدعو منظمة العفو الدولية إسرائيل إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بصفة عاجلة، تماشيًا والتزاماتها باعتبارها سلطة احتلال، وكذلك التزاماتها باعتبارها طرفًا في النزاع المسلح، والتراجع عن جميع السياسات التي أسفرت عن التدهور السريع في الأوضاع المعيشية بقطاع غزة. ويجب أن يبدأ ذلك بالسماح بمرور كميات كافية وآمنة وميسورة الثمن من السلع والمواد الأساسية، دون أي عوائق، إلى قطاع غزة وبداخله، لإعادة الإعمار وإصلاح الخراب والدمار الذي لحق بالمباني المدنية وبمرافق البنية التحتية. ويجب على إسرائيل أيضًا فتح جميع طرق إرسال المساعدات ونقاط العبور المتاحة على الفور، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة. ويجب عليها تيسير سبل الحصول على الخدمات الأساسية من خلال إتاحة إمدادات كافية ومستمرة من الكهرباء والوقود. وتطالب منظمة العفو الدولية إسرائيل بالسماح لجميع الفلسطينيين المهجّرين قسرًا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بالعودة إلى أماكن إقامتهم أو أي مناطق أخرى يختارونها في قطاع غزة، بما في ذلك المناطق الواقعة شمال وادي غزة. كذلك ينبغي السماح لجميع المدنيين الذين يقطنون المنطقة الواقعة شمال وادي غزة بحرية المرور إلى المنطقة الواقعة جنوبه إن رغبوا في ذلك، دون فرض أي قيود غير مبررة على حرية تنقلهم. وإلى حين إعادة بناء المنازل، يجب على إسرائيل تيسير سبل الحصول على سكن لائق مؤقت. ويجب عليها أيضًا السماح لجميع المرضى الذين يحتاجون علاجًا طبيًا عاجلًا غير متاح في القطاع بالحصول على الرعاية الصحية في أنحاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة أو في الخارج، والسماح لهم بالعودة بعد العلاج.

وتدعو منظمة العفو الدولية إسرائيل وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة مجددًا إلى الاتفاق على وقف فوري ودائم لإطلاق النار. كذلك، فإن التغيير البنيوي والجذري هو وحده الكفيل في نهاية المطاف بوضع حد للجرائم الإسرائيلية التي يشملها القانون الدولي، ومنح الضحايا تعويضات كاملة وفعالة، والحد من مخاطر ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية في المستقبل. ويستوجب هذا من إسرائيل إنهاء احتلالها غير المشروع لقطاع غزة، وسائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقًا للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 19 يوليو/تموز 2024، وتفكيك نظام الأبارتهايد، بما في ذلك الحصار المفروض منذ 17 عامًا والذي يحكم الخناق على الفلسطينيين في قطاع غزة ويضطهدهم.

ولا بد من اتخاذ إجراء دولي قوي ومستدام لضمان تنفيذ إسرائيل لهذه التوصيات. وتحث منظّمة العفو الدوليّة جميع دول العالم، ولا سيما تلك التي تمتلك نفوذًا على إسرائيل، بما فيها أقوى حلفائها مثل الولايات المتحدة والمملكة والمتحدة وألمانيا وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لجميع أفعال إسرائيل التي قد تُعَدّ من قبيل الإبادة الجماعية، وذلك تماشيًا والالتزام الواقع على عاتق هذه الدول بمنع ومعاقبة أفعال الإبادة الجماعية. وكخطوة أولى، يجب على هذه الدول ضمان التزام إسرائيل بالتنفيذ الكامل لكافة التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية منذ 26 يناير/كانون الثاني 2024. وامتثالًا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 19 يوليو/تموز 2024، يجب على الدول الامتناع عن تقديم أي معونة أو مساعدة من شأنها الإسهام في إبقاء الوضع غير القانوني الناشئ عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يعززه نظام الأبارتهايد.

ويجب على الدول أن تعارض على نحو عاجل أي محاولات من جانب إسرائيل لإرساء وجود عسكري دائم في قطاع غزة، أو تغيير حدوده وتركيبته السكانية أو تقليص مساحته، بما في ذلك توسيع أي مناطق عازلة أو إقامة حواجز دائمة داخل غزة. ومن أجل وضع حدٍ لتأجيج انتهاكات القانون الدولي، يجب على الدول أن تتوقف فورًا عن إمداد أو بيع أو نقل جميع الأسلحة وغيرها من العتاد العسكري لإسرائيل، بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن تكفّ عن تقديم التدريب وغيره من أشكال المساعدة العسكرية والأمنية. كما تحث منظمة العفو الدولية الدول على اعتماد السياسات الملائمة التي تضمن توقف الكيانات القانونية الخاضعة لولايتها القضائية عن تقديم الخدمات والتكنولوجيا والإمدادات العسكرية التي تستخدمها إسرائيل في عملياتها العسكرية في قطاع غزة.

وباستطاعة الدول، بل ومن واجبها، اتّخاذ إجراءات تضمن تحقيق العدالة والمساءلة عن أي جرائم مزعومة من الجرائم التي يشملها القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، التي ارتُكبت في غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، من خلال ممارسة الولاية القضائية الوطنية أو العالمية أو أي شكل آخر من أشكال الولاية القضائية الجنائية خارج حدودها الوطنية، والضغط على إسرائيل لحملها على السماح لأعضاء وموظفي أي آلية للتحقيق الدولي، أو آلية أنشئت بتفويض من الأمم المتحدة، بدخول قطاع غزة، ودعم التحقيق الذي يُجريه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم التي زُعم ارتكابها في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك من خلال تنفيذ أي أوامر اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

وتحث منظمة العفو الدولية مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على النظر بصفة عاجلة في ضلوع مسؤولين إسرائيليين في جريمة الإبادة الجماعية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في إطار التحقيق المستمر بشأن الحالة في دولة فلسطين، وإجراء تحقيق على وجه السرعة بشأن نظام الأبارتهايد باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وملاحقة المسؤولين عنه. ويجب على مكتب المدعي العام أيضًا التنديد علنًا بالاعتداءات التي تعرّضت لها المنظمات غير الحكومية بسبب نشاطها في مجال العدالة الدولية. وتمشيًا مع سياسة المدعي العام بشأن التكامل والتعاون، تحث منظمة العفو الدولية المكتب أيضًا، عند الاقتضاء، على النظر في التعاون وتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية بشأن ما ارتُكب في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة من الجرائم التي يشملها القانون الدولي، لضمان تحقيق الدول في مثل هذه الجرائم، وملاحقة مرتكبيها، حيثما تكون خاضعة لولايتها القضائية.

ونظرًا للعدد غير المسبوق من القتلى والجرحى في قطاع غزة، والهجمات المميتة التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في جنوب إسرائيل، فإن منظمة العفو الدولية تحث مجلس الأمن الدولي مجددًا على فرض حظر شامل على توريد الأسلحة لإسرائيل وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. ويجب على مجلس الأمن أيضًا فرض عقوبات موجهة، مثل تجميد الأصول، على المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي حماس الأكثر ضلوعًا في جرائم القانون الدولي، بما فيها الجرائم التي ارتُكبت في سياق الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وأخيرًا، يجب على مجلس الأمن اتخاذ خطوات تدفع نحو انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، تمشيًا مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 19 يوليو/تموز 2024، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 18 سبتمبر/أيلول 2024، الذي يطالب إسرائيل بإنهاء وجودها وسياساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون 12 شهرًا.

وبهدف إنهاء دوامة العنف، تقدم منظمة العفو الدولية أيضًا مجموعة من التوصيات لحماس، من بينها الإفراج فورًا ودون شروط عن الرهائن المدنيين، وضمان معاملة جميع الأسرى بصورة إنسانية، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المراقبين الدوليين بزيارتهم. ومن جهة أخرى، يجب على سلطات دولة فلسطين الإسراع بفتح تحقيقات بشأن جميع ادعاءات ارتكاب جرائم يشملها القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها أعضاء من الجماعات الفلسطينية المسلحة، بهدف تقديم الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية، استنادًا لأسباب معقولة، إلى القضاء، في محاكمات تفي إجراءاتها بالمعايير الدولية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org
+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic
AmnestyAR@

"بتحسّ إنّك مش بني آدم"

الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنّت إسرائيل هجومًا عسكريًا على قطاع غزة المحتل. ومنذ ذلك الحين، قتلت وأصابت عشرات الآلاف من الفلسطينيين وهجّرت قسرًا 90% من سكان القطاع. كما تعمّدت عرقلة أو منع إدخال وتوصيل المساعدات الإنسانية والسلع اللازمة لإنقاذ الأرواح، وفرضت قيودًا تحدّ من إمدادات الطاقة، مما أدى، إلى جانب الأضرار الهائلة والدمار والتهجير القسري، إلى انهيار أنظمة المياه والصرف الصحي وإنتاج الغذاء والرعاية الصحية.

وقد حقّقت منظمة العفو الدولية في هذا النمط من السلوك، وحلّلت التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، والتي جرّدت الفلسطينيين من إنسانيتهم أو دعت إلى تدميرهم في قطاع غزة. وقد راعت التحقيقات والتحليلات سياق الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وحصاره للقطاع، ونظام الأبارتهايد الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، فضلًا عن الهجمات التي قادتها حماس على إسرائيل قبل الهجوم العسكري.

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن إسرائيل ارتكبت أفعالًا محظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وهي القتل، وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير، وإخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي. وترى المنظمة أن إسرائيل ارتكبت هذه الأفعال بقصد خاص هو تدمير الفلسطينيين في القطاع، وتخلُص إلى أنها ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة.

رقم الوثيقة: MDE 15/8744/2024
ديسمبر/كانون الأول 2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية